

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حکایت

شیرین

مولوی الہی بخش قضاچی

تخشیہ جدیدۃ للفاضل

العلامة محمد عبید اللہ

الابودکنہ ہای النقشبندۃ السلام علیہ

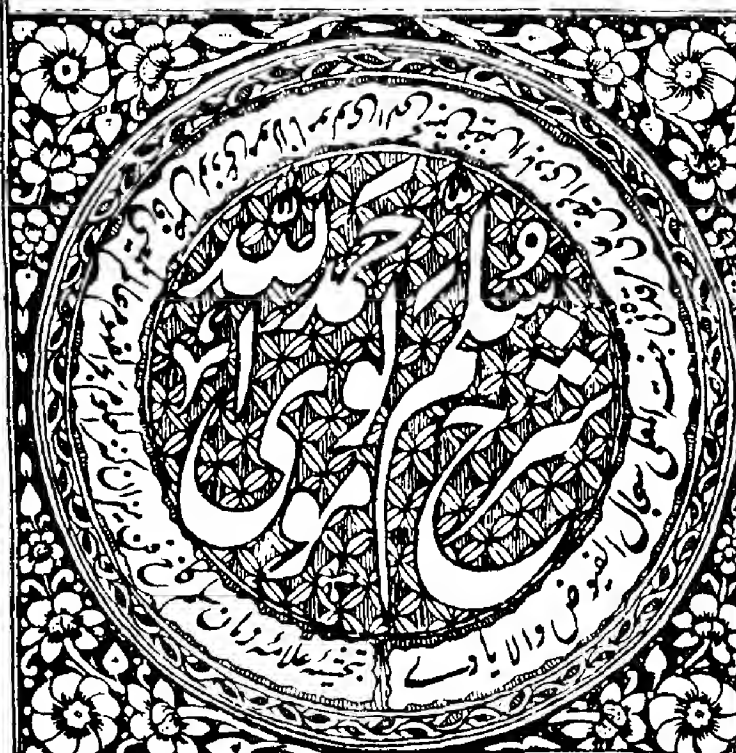
المکتبۃ الرشیدیہ

سرکی روڈ کوئٹہ فون ۲۶۲۲۶۳

اعلان : حمد حقوق تحشیہ جدیدہ تاجران بانصاف احاج محمد نبی و عسدر اکی
 اهدا کردیدہ کسی دیگر طبع آن نمک " محمد عبید اللہ کدھاری یوپی

مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ

درین کتاب طاقی نرد جان بوجہ نظر تانی تحشیہ علیہ الرحمۃ والرضوان اضافہ بعض محشیہ



مع الحواشی المفیدۃ والتصحیحات الکاملۃ
 من جامع النقول والمعقول وفناضل العصر والآخرین
 محقق و المذوق وصاحب الفصاحت والبلاغۃ
 محمد عبید اللہ ایوب - سیما فیلی نسباً -
 قدھاری وطن احفوی کدھاری نقشبندی مسلکاً
 ایوب تخلیصاً

ملک محمد رشیدی

سرکی روڈ کوئٹہ فون: ۶۶۲۲۶۳

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

سلم العلوم والمعارف حمد الله سبحانه + ومعراج الضموم واللائف شكر الله ما عز شأنه + هذا تالي
سبل الدين + ولكننا في شوارع الانبياء والمرسلين + خصوصا على شريعة من انهم هادون لكل من كل
الموجودات + وعلمه غايه من خلق المخلوقات + جطر نور الحق ودرج البقين + وصيره عمادا للملة الخفيفة و
ركن الاسلام والمسلمين + الذي خلق آدم بين الماء والطين + محمد المصطفى + والمحمد عبي صلوات الله عليه وعلى آله
وصحابة جميعين + كل منهم نجم الاهتداء + ولواء الهدى + وبهم الدين يحيى سيماء على رجة الذين اولم من بلغ نصيب
التصديق + ابو بكر الصديق + وثانيهم صاحب الذكر المصائب عمر بن الخطاب + وثالثهم بجر احياء والعرفان عظاما
دين عقان + ورابعهم حيدر الغاية + وقسوة المهابة + هداية الغالب على بن بطيخ + من انزلهم على علمهم جميعين
اما بعد فيقول العبد الاواه القائل على بابك + ثم يتعاظم رضاه + لمعاون بهفواه + مقتات الى بلبلان +
محمد عبد الرحمن + بن الحاج محمد روشن خان + هكاه الله في فراوس الجنان + ان شرح اهل الشرف
لمولانا حمدا لله + السندي رضي الله عنه وارضاه + على التصديقات بلغ في التفتيد + حقيقتا قصا
وكبار عن كابر القبول تلقاه + انشرت فوائده في العالم + ولست شعثت في النور والظلم + مع ان محفل
العلماء قد اكثرا على طر وتوضيحه + الا ان غرض معانيه البديعة لم ينعج حق تنقيحه + فلذا قسمت شرح مسانية و
نوائده + وكشف معانيه وفرائده + من العالم النزيل + والفائل لعديم الابدل + ذي الطبع السليم + والذهن
المستقيم + صاحب الفطنة السديدة + والطبيعة الجديدة + الماهر لعلوم عقلية + والواقف لغوامض المعاني
النفيسة + مولانا الامام المولوي الكمي بخش الفضي آبادي + لازالت ذكرا فضلا معتبرين
مجرب باذنه + فتوجه الى حل غوامض البعشي والابكار + وتوحيب الى كشف خزائنه في الليل والنهار +
واجتهدي في تحريره وترصيفه + وبالغ في حسن ترتيبه وترشيحه + فحرف شرعا وافي كل مقاصد كلها
والف تعليقا كافيا لكشف محضلات جلها من شروح نادرة الوجود + وحواش عزيزة وجودها كالغفود
شفقة على محصلين + ورغبة للطالبيين + ودرر ويا الروح الشارح في اعلين + وساه بالانتباه
الحل حمد الله فاجد الله تعالى بحلية الكوشى + والشرح والتفكير + كما صرح محمد بن قواير + وانا
افضل اساء الكوشى والشرح الرموز اليها في الانتباه رعاية للبرعة الاستعمال + وتوشيقا لطلاب اللغة والاعمال

[illegible][illegible]

شرح الطالع والحجيرة
فبسرور وغیرما
مع دیگران ما جزا الی که
رضا الله است و در حق
جنت

أقول يا ابن آدم...
والله اعلم بالصواب

أقول يا ابن آدم...
والله اعلم بالصواب

أقول يا ابن آدم...
والله اعلم بالصواب

أقول يا ابن آدم...
والله اعلم بالصواب

النظريات صواب
أخذوا بها
أو تفصيلها
فقد صحت

بسم الله الرحمن الرحيم
التصديقات حكم منه اجمالي وهو انكشاف الاتحاد بين الامرين وقته
واحدة ومنه تفصيل وهو المنطقي الذي يبيّن صوراً متعددة مفصلة
قوله الحكم منه اجمالي الظاهر ان المراد من حكم التصديق والاذعان كما قيل عليه فيه
بالانكشاف وهو ايقينية اذراكية كما هو المشهور ومن لواحق الاذراك كما هو اعمى المحققين
فلم يبق اجمالياً تفصيلاً ليس الا باعتبار اجمالية المتعلق وتفصيلية منه متعلقة بعينه الصفة
الواحدة اجمالية الخاتمة التي هي متعلقة بصفة اجمالية الاتحاد وهي حقيقة الخلق بالحق الوجوداني
الجملي منسجمة مفصلة بالتصديق ليس الا اجمالياً لكن لما كان قد حصل الاجمال وقته واحدة
برون ان يحصل الصور المتعددة وتلازم تلك الحقائق متعددة وقته يحصل حصول الصور المتعددة
ولما تلك الحقائق مفصلة فيسمى تصديق المتعلق بالجملي بالاصل بالطريق الاول اجمالياً
والمطلق بهذا الاجمال حاصل بالطريق الثاني تفصيلاً لان النسبة اعم تفصيل فاقوم

أقول يا ابن آدم...
والله اعلم بالصواب

أقول يا ابن آدم...
والله اعلم بالصواب

الحاكم النقيب السيد محمد علي بن عبد الله
المرحوم في رجب الثامن سنة ١٢٨٠

[illegible][illegible]

في موضع ان يقع
بالهيف فنذكر
في امه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَشْكُرَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ
وَالصَّلَاةُ وَالزَّكَاةُ وَالسَّابِقَاتُ السَّالِفَاتُ أَلْفٌ مِائَةٌ وَخَمْسُونَ
أَلْفًا وَسِتِّمِائَةً وَخَمْسِينَ أَلْفًا وَسِتِّمِائَةً وَخَمْسِينَ أَلْفًا
وَسِتِّمِائَةً وَخَمْسِينَ أَلْفًا وَسِتِّمِائَةً وَخَمْسِينَ أَلْفًا

[illegible]

[illegible]

احد فصلان فی مرتبه واحده و احدا بر مل یکن الشیء الواحد من ان گ ۱۲ شریف خان
 ان ان الغنیة الفصله
 بارة من کما قلت متدوره مفصله و عدم
 لکل واحد فی انفسه یستقله کما قلت و انما یجوز فی جملة
 من ثلثها من کما حکوا علیها بالاحکام کما یجوز فی جملة
 یجوز فی جملة و احدا فی کماله بالجموع بالاثبات و تدبر بانفسه
 الفصل ای عند التعلیل فی الوجود فی الوجود فی الوجود فی الوجود
 یلزم و انما یفسره فی الوجود فی الوجود فی الوجود فی الوجود
 او یخرج الغنیة من الوجود فی الوجود فی الوجود فی الوجود
 یلزم ای اثبت ان اولی الامر فی ان قول من حیث کون الغنیة (البطه) فیها یزاد باعلی بداره ان
 یلزم انما یمکن یحقق فی مرتبه التفضیل کما لا یحقق فی مرتبه ۱۲ فقدر ای ۱۲

روى به باختصار النسخ الذي وضعه للرجوع الى المنهج
 في مستقلة كما تقدمت الاشارة الى بعض حاشياتها المتعلق بتعقيب كذا وكذا الاول فانه
 والباقي ان الاجمال الباقي تمحل الى الموزونة - والاجمال الزائد
 التصديق يتعلق بها من حيث التفصيل لان النسبة الرابعة من م

۱۱ ق ۱۲ ق ۱۳ ق ۱۴ ق ۱۵ ق ۱۶ ق ۱۷ ق ۱۸ ق ۱۹ ق ۲۰ ق ۲۱ ق ۲۲ ق ۲۳ ق ۲۴ ق ۲۵ ق ۲۶ ق ۲۷ ق ۲۸ ق ۲۹ ق ۳۰ ق ۳۱ ق ۳۲ ق ۳۳ ق ۳۴ ق ۳۵ ق ۳۶ ق ۳۷ ق ۳۸ ق ۳۹ ق ۴۰ ق ۴۱ ق ۴۲ ق ۴۳ ق ۴۴ ق ۴۵ ق ۴۶ ق ۴۷ ق ۴۸ ق ۴۹ ق ۵۰ ق ۵۱ ق ۵۲ ق ۵۳ ق ۵۴ ق ۵۵ ق ۵۶ ق ۵۷ ق ۵۸ ق ۵۹ ق ۶۰ ق ۶۱ ق ۶۲ ق ۶۳ ق ۶۴ ق ۶۵ ق ۶۶ ق ۶۷ ق ۶۸ ق ۶۹ ق ۷۰ ق ۷۱ ق ۷۲ ق ۷۳ ق ۷۴ ق ۷۵ ق ۷۶ ق ۷۷ ق ۷۸ ق ۷۹ ق ۸۰ ق ۸۱ ق ۸۲ ق ۸۳ ق ۸۴ ق ۸۵ ق ۸۶ ق ۸۷ ق ۸۸ ق ۸۹ ق ۹۰ ق ۹۱ ق ۹۲ ق ۹۳ ق ۹۴ ق ۹۵ ق ۹۶ ق ۹۷ ق ۹۸ ق ۹۹ ق ۱۰۰ ق

11

[illegible][illegible][illegible][illegible]

يرتفع من بين المتأخرين القائلون بترجيح اجزاء القضية او بدونها كما هو رأي القدام
القائلين بتبليغها وبعد حصول هذا لا يتأبطا بقضية اية قضية كانت على ابط
آخرين الموضوع والمحمول ولا يحكم بالفرق بين طرفي المليات بسيطة وطرفي المليات
المركبة بان في الاولى ليسا متضمنين للربط وفي الثانية احداهما متضمن لغيره
الحكاية بان الجسم ابيض لا يلاحظ الا لنفس مفهوم الجسم والمفهوم الاشتقاقي لا يبيض كما لا يلاحظ
عند الحكاية بان الجسم موجودا لا مفهوم الجسم والمفهوم الاشتقاقي للموجود فلا انه ينسب
الوجود والى الى الجسم او لا يبيض ثم يحكم بانها واحداهما متضمن للنسبة الوجودية بالآخر فلا انه
يلاحظ في احد طرفي المليات المركبة المعنى الاجمالي المنحل الى نسبة الوجود الى هذا الطرف
كما لا يخفى على من له وجدان سليم فقه نظره لافرق في المليات المركبة والبسيطة في درجه
الحكاية صلا لا في مثال احدهما على النسبة الرابطة دون الاخرى كما يقول البعض ان
المحمول اذا كان الوجود او العدم في نفسه لا يحتاج الى الربط وينسب الى بان الجسم
يقولون في ترجمه زيد موجود زيد هست ولا يذكرون الربط ولا يقولون زيد هست
يقولون في ترجمه زيد كانه زيد فليسند هست ويذكرون الربط ولا في ان احدهما يحتاج الى
الربط سوى نسبة اكمية وهو الوجود او العدم دون الاخرى كما يقول القائل لمعاصرون ان
ولا في ان احد طرفي المليات المركبة متضمن للوجود الربط ومفهومها هذا الجسم يوجد على صفة
البياض والبياض يوجد الجسم كما قاله خير الحققة بالتمهة وثمينة بعبارة طينية في
الافق ليس كما هو داه ومحصل لا يرجع الى طالع وتبعه تلميذ صدر الشيرازي في بعض تصانيفه

مع قوله لا يلاحظ الا لنفس مفهوم الجسم والمفهوم الاشتقاقي للموجود فلا انه ينسب الوجود والى الى الجسم او لا يبيض ثم يحكم بانها واحداهما متضمن للنسبة الوجودية بالآخر فلا انه يلاحظ في احد طرفي المليات المركبة المعنى الاجمالي المنحل الى نسبة الوجود الى هذا الطرف كما لا يخفى على من له وجدان سليم فقه نظره لافرق في المليات المركبة والبسيطة في درجه الحكاية صلا لا في مثال احدهما على النسبة الرابطة دون الاخرى كما يقول البعض ان المحمول اذا كان الوجود او العدم في نفسه لا يحتاج الى الربط وينسب الى بان الجسم يقولون في ترجمه زيد موجود زيد هست ولا يذكرون الربط ولا يقولون زيد هست يقولون في ترجمه زيد كانه زيد فليسند هست ويذكرون الربط ولا في ان احدهما يحتاج الى الربط سوى نسبة اكمية وهو الوجود او العدم دون الاخرى كما يقول القائل لمعاصرون ان ولا في ان احد طرفي المليات المركبة متضمن للوجود الربط ومفهومها هذا الجسم يوجد على صفة البياض والبياض يوجد الجسم كما قاله خير الحققة بالتمهة وثمينة بعبارة طينية في الافق ليس كما هو داه ومحصل لا يرجع الى طالع وتبعه تلميذ صدر الشيرازي في بعض تصانيفه

مع قوله لا يلاحظ الا لنفس مفهوم الجسم والمفهوم الاشتقاقي للموجود فلا انه ينسب الوجود والى الى الجسم او لا يبيض ثم يحكم بانها واحداهما متضمن للنسبة الوجودية بالآخر فلا انه يلاحظ في احد طرفي المليات المركبة المعنى الاجمالي المنحل الى نسبة الوجود الى هذا الطرف كما لا يخفى على من له وجدان سليم فقه نظره لافرق في المليات المركبة والبسيطة في درجه الحكاية صلا لا في مثال احدهما على النسبة الرابطة دون الاخرى كما يقول البعض ان المحمول اذا كان الوجود او العدم في نفسه لا يحتاج الى الربط وينسب الى بان الجسم يقولون في ترجمه زيد موجود زيد هست ولا يذكرون الربط ولا يقولون زيد هست يقولون في ترجمه زيد كانه زيد فليسند هست ويذكرون الربط ولا في ان احدهما يحتاج الى الربط سوى نسبة اكمية وهو الوجود او العدم دون الاخرى كما يقول القائل لمعاصرون ان ولا في ان احد طرفي المليات المركبة متضمن للوجود الربط ومفهومها هذا الجسم يوجد على صفة البياض والبياض يوجد الجسم كما قاله خير الحققة بالتمهة وثمينة بعبارة طينية في الافق ليس كما هو داه ومحصل لا يرجع الى طالع وتبعه تلميذ صدر الشيرازي في بعض تصانيفه

مع قوله لا يلاحظ الا لنفس مفهوم الجسم والمفهوم الاشتقاقي للموجود فلا انه ينسب الوجود والى الى الجسم او لا يبيض ثم يحكم بانها واحداهما متضمن للنسبة الوجودية بالآخر فلا انه يلاحظ في احد طرفي المليات المركبة المعنى الاجمالي المنحل الى نسبة الوجود الى هذا الطرف كما لا يخفى على من له وجدان سليم فقه نظره لافرق في المليات المركبة والبسيطة في درجه الحكاية صلا لا في مثال احدهما على النسبة الرابطة دون الاخرى كما يقول البعض ان المحمول اذا كان الوجود او العدم في نفسه لا يحتاج الى الربط وينسب الى بان الجسم يقولون في ترجمه زيد موجود زيد هست ولا يذكرون الربط ولا يقولون زيد هست يقولون في ترجمه زيد كانه زيد فليسند هست ويذكرون الربط ولا في ان احدهما يحتاج الى الربط سوى نسبة اكمية وهو الوجود او العدم دون الاخرى كما يقول القائل لمعاصرون ان ولا في ان احد طرفي المليات المركبة متضمن للوجود الربط ومفهومها هذا الجسم يوجد على صفة البياض والبياض يوجد الجسم كما قاله خير الحققة بالتمهة وثمينة بعبارة طينية في الافق ليس كما هو داه ومحصل لا يرجع الى طالع وتبعه تلميذ صدر الشيرازي في بعض تصانيفه

[illegible]

ضروري ليس مبرونا بايد على الشرط و قد قيل انه لقائل ان يقول نانتحار الشق الثاني للابان كحل
الادراك نفس هذه المعلومات من حيث هي هي قضية بل المعنى ان عند تحققه لصير مجموع الموضوع
والمحمول الوقوع معروض الادراك لا ذاعا في قضية على قياس ان يقال ان التسمية
العارضة لقطعات الخشب في السرة جعلتها سريرا فلا يزيد اجزاء القضية على الثلاثة ولا يلزم مجموعية
الذاتية بل غاية ما في الباب ان يكون جزء القضية الوقوع والملا وقوع معروض الادراك ان
وعمل لقائل يلتزمه الا ان يقال ان هذا لا يخلو من الاجماع وعلى تقدير ارادة القائل بالكلية
بالعرض الكلية بواسطة الغير واسطة في العرض كون احاصل ان بني خيال لقائل تفردت
بين الكل بالذات والكل بالعرض في ان عند تحقق الاجزاء يلزم تحقق الكل بالذات لا تحقق
الكل بالعرض هو ليس بصحيح لان الكل بالعرض يقال لما هو متحد مع الكل بالذات ولو بالعرض
اتحاد الازمان ^{سؤال مطبق للمحقق} لان آلة الكلية بمشابهة الكل بالذات في ان عند تحقق اجزائه العرضية يكون
متحققا فكان حقيقة متقومة من هذه الاجزاء والكاتب بالفعل ليس كل بالنسبة الى الحيوان
الناطق بل الكل بالعرض هو الكاتب بالقوة فتشأ عدم تحقق الكل بالعرض الذي هو القضية
في هذا المقام اما عدم تحقق جزء من اجزائه العرضية وليس الادراك الوقوع فهو خلاف لاجماع
واما عدم تحقق شرط من شروطه فيلزم القول انفسا لكل بالعرض من جميع اجزائه العرضية فهو
تجزؤ لانفسا لكل بالذات من اجزائه الذاتية لما عرفت من اللزوم بين الكل بالذات وكل
بالعرض هو صحيح للمجموعية الذاتية قائل فيه فان قلت انا لا نقول ان القضية بالنسبة الى نفس
هذه المعلومات كل بالعرض بل بالنسبة اليها معروفة للاذعان قلت لا يخفى ان هذا ليس توجه القول يقال

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

والربط في اللغة العربية هو ما يربط بين الكلمتين في الجملة...
والربط في اللغة العربية هو ما يربط بين الكلمتين في الجملة...
والربط في اللغة العربية هو ما يربط بين الكلمتين في الجملة...

والربط في اللغة العربية هو ما يربط بين الكلمتين في الجملة...
والربط في اللغة العربية هو ما يربط بين الكلمتين في الجملة...
والربط في اللغة العربية هو ما يربط بين الكلمتين في الجملة...

ثم اذا كانت الاجزاء ثلثة فحقها ان يدل عليها ثلث عبارات فالتدليل على
النسبة رابطة ولكفة العرب بما حذف الرابطة اكتفاء بعبارات اعربية دالة عليها
دلالة التراتبية فتسمى لفظية ثنائية وربما ذكرت قسمي ثنائية والمذكور ان كان اداة
لكنه بما كان في قالب الاسم كالموسى رابطة غير زمانية واستثنى في اليونانية و
في الفارسية منها واما كان في قالب الكلمة ككان ويسر زمانية

اذ لا يقال للقاتل الشاك انه صادق او كاذب في العرف فغير قوله بما كان في قالب
الاسم او علم انه لا يشبهه في ان لفظه هو في زيد هو كاتبة لفظه كان في زيد كان كاتبا ليس له لولها
الا ان زيد هو موصوف لم يذكر بعد اتمامه فذكر لفظه هو او كان الآتري ان زيد هو زيد كان بدون
ذكر المحم لا يفيد ان معنى محمدا ان سرت من بدون ذكر المحم لا يفيد ولا فرق بينهما الا ان
هو لا يدل على الزمان وكان يدل على لا يشبهه ايضا في ان هو في جاد زيد وهو راكب يدل
على المرحح البتة فاما ان يقال بالاشارة اللفظي كما ان لفظه كان مشتق لفظي من معني
الا ان لم يكن لفظه غير فاعلا ومعنيه في تركيب واحد على مضغوة ومبتدأ في
كان التامة والتامة والية فمبشر الحقيقين فلما راي المظفيون ان لفظه هو في بعض
المواضع وهو المواضع المخصوصة لفصل تدل على الرابطة محكمو بان الرابطة في لغة العرب
لفصل واكثر واختصاص لفصل بالمواضع المخصوصة واما ان يقال ان الضما في لغة العرب

التي هي الرابطة وهذا هو ما ذكره الشايج...
التي هي الرابطة وهذا هو ما ذكره الشايج...
التي هي الرابطة وهذا هو ما ذكره الشايج...

[illegible]

١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

ان ولو اضاعوا
 للاهل كما
 سياتي من بعد
 ومدار قياس
 الخلف اما
 هي الكلية
 اذ وضاع
 الا حسن لان
 باب الجاني
 ادوات المشروط والجزاء
 مقتدر ١٢ قناري ١٣
 البندى ١٤ وصفه ظاهر فان عدم موت شي من الاشياء يمكن اجتماعه مع عدم نبوت المدعي الا لا يخفى فكيف يدعى هذا الفاضل
 عدم مكان الاجتماع اذ مقتدر ١٢ قناري ١٤

٢٩
لأن جميع الناس
والنفس لا يكون
الإنسان المأخوذ
المأخوذ

مجموعه، الحنفیہ

الحمد لله

۱۳۴۴

10/10/19

مجلس

12/10/20

المؤلف

طیحا کا نام



41-4320

علي بن محمد

10

بنی بوقیون بنی

١٥٨

نقص

پیشکش کنندہ

وما نحن إلا

١٤

ان

السلامة

إلى

پروفیسر

2

0453

۱۰۰

تبریز

الحمد لله

...

المطلوب

١٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم

9

[illegible]

والجواب ان استدلال صدق اللزوم صدق الالفاظ
بما حكم في قولنا الانسان نوع من
الموصوفين بالاطلاق في نفسنا لا بجميع الطبيعة و
صدقه الاطلاق ١٢ مولوي علاء الدين رحمه الله
هاتين قوليهما عبارات وادعاءات من
شكنا انهما قد افترضا في بيان نوعنا اطلاقا من
غير تقييد كان مجردا عن الخواص فيراد بالواحدة
الذاتية وصدق عليه هذا المفهوم التقيدي اي
الانسان الواحد بالواحدة الذاتية كاشخصية ١٣
المدطلق وجود عن الخواص الشخصية
مولوي تواب علي رحمه الله تعالى

فيه تقيض الثاني
لينتج تقيض القوم
كما لا يخفى على من
راجع الى شرح
المقادير وشرح
العقائد وحاشية
المولى الحياي
واقيم كتب وي
التقا سير كالبضا
والنفس الكبر عريا
مملوءة بحمل الآيات
القرآنية على صور
الخصاسات
ثم الاستطاعة
المنطقية كالاجز
والأكبر واللاوسط
والصغرى والكبرى
وغيرها لم يكن في
العصر القديم وأصل
هذا استثناء وهو
من الفاضل فخر
هه قند آرى

مع قوله قوله الفرقه اع يقدله الفقير سماحه القدير ان الفرق بين الشيئ المطلق وملك الشيئ الطبيعي
 الى ان يوضع الملك الذي يقال مطلق الشيئ يتحقق فريد وينتفي بالتفاسك ويوضع الطبيعة الذي يقال له الشيئ المطلق
 يتحقق تحقيق فريد ولا ينتفي الا بالتفاسك جميع الاخر وديب الملاست الدرداني في الحرثي الجديده على سطره التحرير ان موضوع
 الملك لوجوده فريد وينتفي بالتفاسك جميع الاخر وديب الملاست الدرداني في الحرثي الجديده على سطره التحرير ان موضوع

[illegible]

فقد سبب المنطقيين هو ايجاز فصل الموضوع ان كان جزئيا فالقضية
شخصية ومخصوصة وان كان كلياً فان حكمه عليه بلا زيادة شرط
فصل سبعة القدما وان حكم عليه بشرط الوحدة التمهينية فطبيعية
مجال فلا سلام انما تناقضان كيف وقد عرفت في ما سبق ان العقيد المحال يدل على ان محكاية
في القضية عن عالم التقدير وفي عالم التقدير يمكن جماع التثبت والسلب كما ان لزوم الايجاب بشئ منها
للزوم السلب لذلك الشئ ان كان في كل شئ امر امكنا ولما اذا كان ذلك الشئ محالا فلا منافاة قوله
فقد سبب المنطقيين هو ايجاز ان حكم ان حقيقة من سبب المنطقيين بهيحتاج الى تنقيض على الاستدلال كما
صح بعض الاذكياء في تصانيفه قوله ان كان جزئيا لم يقل علميا ليشكل مثال هذا عالم وانما قائم قوله ان
حكم عليه بشرط الوحدة التمهينية اه اقول لفرق بين موضوع طبيعي وموضوع السطحة القدرية لان موضوع
طبيعي هو مطلق من حيث هو مطلق بان لا يلاحظ المطلق مطلقا من غير ان يوضع الاطلاق قبله والى
المطلق مطلقا وموضوع السطحة هو مطلق بان لا يلاحظ نفسه من حيث هو هو من غير اعتبار امر زائد على المطلق
موضوع طبيعي يجري فيه احكام العموم فقط كالكلية وبالنسبة ونحوها فلا يصح في الانسان كاتب ويصح
الانسان نوع وموضوع السطحة يجري فيه احكام العموم ومخصوصا جميعا فيصح الانسان نوع والانسان
كاتب وليعلم ان بحثيات المختلفة الواقعة في عباراتهم اى العموم في بيان موضوع الطبيعة من المطلق من حيث
هو مطلق ومجرد من حيث هو مجرد والواحد الذي من حيث هو واحد وهي كلها حثيات تقيديية مجردة
في عبارة المفهوم دون العناية ولقمة وكلها عبارات ولقمة منها واحد وهو الماهية نفسها المعروضة

١٢ شريف خان مع زيادة نعمة التقرير قد علمنا اي لان العلم نطق حقيقة وعناية المتطمين الى المعاني ١٢ شريف خان رحمه الله
 ١٣ من عالم التدبير لا يروى الا ما لا يروى في العالمين من عالم التدبير لا يروى الا ما لا يروى في العالمين من عالم التدبير لا يروى الا ما لا يروى في العالمين
 ١٤ من عالم التدبير لا يروى الا ما لا يروى في العالمين من عالم التدبير لا يروى الا ما لا يروى في العالمين من عالم التدبير لا يروى الا ما لا يروى في العالمين
 ١٥ من عالم التدبير لا يروى الا ما لا يروى في العالمين من عالم التدبير لا يروى الا ما لا يروى في العالمين من عالم التدبير لا يروى الا ما لا يروى في العالمين
 ١٦ من عالم التدبير لا يروى الا ما لا يروى في العالمين من عالم التدبير لا يروى الا ما لا يروى في العالمين من عالم التدبير لا يروى الا ما لا يروى في العالمين
 ١٧ من عالم التدبير لا يروى الا ما لا يروى في العالمين من عالم التدبير لا يروى الا ما لا يروى في العالمين من عالم التدبير لا يروى الا ما لا يروى في العالمين
 ١٨ من عالم التدبير لا يروى الا ما لا يروى في العالمين من عالم التدبير لا يروى الا ما لا يروى في العالمين من عالم التدبير لا يروى الا ما لا يروى في العالمين
 ١٩ من عالم التدبير لا يروى الا ما لا يروى في العالمين من عالم التدبير لا يروى الا ما لا يروى في العالمين من عالم التدبير لا يروى الا ما لا يروى في العالمين
 ٢٠ من عالم التدبير لا يروى الا ما لا يروى في العالمين من عالم التدبير لا يروى الا ما لا يروى في العالمين من عالم التدبير لا يروى الا ما لا يروى في العالمين

[illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

والتحليلات معلومة بالعرض فليست محكوما عليها الا كذلك بما تارة اخرى لو كان كذا حقيقة
الا حجابي جودا حقيقة حقيقة فان ثبت له المحكوم عليه حقيقة مع انها قد تكون على
والا انطباق هذا المركب التقيني لا على هذا الا يكون الموضوع في كل انسان حيوان الانسان وحده بل
من الموضوع وايضا تكون القضية مملكة لا حكم على نفس هذا المركب من حيث هو كما انهم لم يريدوا بالمهاية من
حيث بهم المركب التقيني بل راوا مرتبة من الماهية يصدق عليها هذا المركب هو ظاهر وصرح
في كلام بعض الفلاس هذه المرتبة المعبرة عن الماهية من حيث انها وجدت في الذهن بوجوده في الافراد
بالعرض كما يفهم من التوضيح فلا يخفى ان هذه المرتبة ليست لا موجودة في الذهن فتنحصر تقضايا المحصورة في تقضا
الذمينة كما ان تقضايا الطبيعية تنحصر فيها بل الكلام في ثبوتهم لهذه المرتبة فان الظاهر ان المعاصر في
انما ثبتت الافراد بالذات والمهاية من حيث هي بالعرض جودا بالعرض جودا لا بالمرتبة الذمينة من حيث
انها ذمينة اما عبارة عن مرتبة موجودة في الخارج وظاهر ان الموجود في الخارج مائة تقضايا الطبيعية من حيث
هي اذ مرتبة الطبيعية من حيث انهم لا يفرقون على الافراد على الاول بصير قضية مملكة على الثاني لا تصح الحكم على
العلم وان قيل ان في الخارج مرتبة مغايرة للمهاية من حيث هي ولا فارقا لغيرها بالمهاية من حيث الحكم
مع الافراد فيقال ما هي معنى كاش مشترك في جميع الافراد في كل فرد معنى مغاير لما في الفرد والاخرى على الاول
تفسير قضية مملكة على الثاني في حال كمال الافراد في عدم حصولها حال الحكم فلا خلاف ان الحكم لا يفرق من الحكم على الافراد
ولا يجب الاتفاقات بالذات وحصول كل كاش في حصول العرض من العلم ثبتت بحسب بعده فالحكم لا يفرق بين كاش
حالا لا يستل على بيان الحاجة على الحكم على الافراد الطبيعية بمناه عدم الفرق من الحكم على الذات ثبتت بالذات
فان كان الانسان حيوانا فليست القضية مملكة لا حكم على نفس هذا المركب من حيث هو كما انهم لم يريدوا بالمهاية من
حيث بهم المركب التقيني بل راوا مرتبة من الماهية يصدق عليها هذا المركب هو ظاهر وصرح
في كلام بعض الفلاس هذه المرتبة المعبرة عن الماهية من حيث انها وجدت في الذهن بوجوده في الافراد
بالعرض كما يفهم من التوضيح فلا يخفى ان هذه المرتبة ليست لا موجودة في الذهن فتنحصر تقضايا المحصورة في تقضا
الذمينة كما ان تقضايا الطبيعية تنحصر فيها بل الكلام في ثبوتهم لهذه المرتبة فان الظاهر ان المعاصر في
انما ثبتت الافراد بالذات والمهاية من حيث هي بالعرض جودا بالعرض جودا لا بالمرتبة الذمينة من حيث
انها ذمينة اما عبارة عن مرتبة موجودة في الخارج وظاهر ان الموجود في الخارج مائة تقضايا الطبيعية من حيث
هي اذ مرتبة الطبيعية من حيث انهم لا يفرقون على الافراد على الاول بصير قضية مملكة على الثاني لا تصح الحكم على
العلم وان قيل ان في الخارج مرتبة مغايرة للمهاية من حيث هي ولا فارقا لغيرها بالمهاية من حيث الحكم
مع الافراد فيقال ما هي معنى كاش مشترك في جميع الافراد في كل فرد معنى مغاير لما في الفرد والاخرى على الاول
تفسير قضية مملكة على الثاني في حال كمال الافراد في عدم حصولها حال الحكم فلا خلاف ان الحكم لا يفرق من الحكم على الافراد
ولا يجب الاتفاقات بالذات وحصول كل كاش في حصول العرض من العلم ثبتت بحسب بعده فالحكم لا يفرق بين كاش
حالا لا يستل على بيان الحاجة على الحكم على الافراد الطبيعية بمناه عدم الفرق من الحكم على الذات ثبتت بالذات

[illegible]

بطلان ثبوتية فاحتج ان الامر اذ وان كانت معلومة بالوجه لكنها تحكم عليها حقيقة الامر
حال الحكم في الصورة ١١

الى الوضع العام والموضوع له انخاص فلان العلوم بالوجه هو الموضوع له حقيقة وكجواب
 ان مفاد الایجاب مطلقا هو شيوئ مطلقا وكل حكم ثابت للافراد ثابت للطبيعة

في الحجة - اما اني لما ذا اولا وبالذات للطبيعة او للفهم فمفهوم زائد على حقيقة قابل

قوله بل سلبية كما في سالبة الموضوع قوله لا ترى آه لا يمكن ان يقال انه لاجل الحكم من حصول الالتفات بالذات وكفى في الوضع الالتفات الى الموضوع له الذات سواء حصل نفسه او بوجه عرضي كما في بعض الشروح لانك عرفت ان عندهم المثلث الية بالذات فهو حاصل في الذهن بالذات ومعنى الالتفات الى الشيء الوجهي ^{ويعمل فيه} علم بالوجوه ان الوجه ثلث الية من حيث الاتحاد مع ذي الوجه وبقا ليس الوضع وحكم فرق عند الوجهان بصحكما ^{لا يخفى} قوله وجواب ان آه حمله الفرق بين المحكوم عليه بالذات والمثبت له بالذات فلا يلزم ان يكون المحكوم عليه هو المثبت له فان حكم فرع العلم دون الثبوت ومقادير القضية الايجابية لثبوت مطلقا سواء كان بالذات ^{او بالعرض} او بالعرض فثبت لها بالعرض والمحكوم عليها بالذات الافراد بالعكس ويمكن ان يجاب بعد تسليم ان المحكوم عليه هو المثبت له بالذات ان ثبوت شيء لا يستلزم ثبوت المثبت له بالذات بل قد يكون المثبت له موجودا وبوجوده منشأ انتزاعه كافي لقضايها الاجابية التي موضوعاتها مفهومات انتزعية ولا شك ان الطبيعة العدمية السلبية موجودة بوجودها انتزاعيها وهي الافراد

[illegible]

في الواقع فالمتفرق
 صحيح ثم المبتدأ
 في درجة الحماية ليس
 الا الطبيعية الكلية
 بمختورها عند الله
 دون الافراد التي
 التي هي حبيبت
 لها في الواقع كيف
 وكود الافراد حبيبتا
 لها في درجة الحماية
 اما على التفضل
 وهو حال بالضرورة
 او على الاجمال وهو
 عين كون طبيعتها الكلية
 حكوما عليها
 ولعل الماخرون للملم
 يعرفوا بين كون
 فيكون

في الواقع فالمتفرق
 صحيح ثم المبتدأ
 في درجة الحماية ليس
 الا الطبيعية الكلية
 بمختورها عند الله
 دون الافراد التي
 التي هي حبيبت
 لها في الواقع كيف
 وكود الافراد حبيبتا
 لها في درجة الحماية
 اما على التفضل
 وهو حال بالضرورة
 او على الاجمال وهو
 عين كون طبيعتها الكلية
 حكوما عليها
 ولعل الماخرون للملم
 يعرفوا بين كون
 فيكون

[illegible][illegible][illegible]

المحصورة اربع الموجبة البكيتية وسور باكل لام الاستغراق الكوجبة اجزئية وسوبا
بعض واحد والسالبة البكيتية وسور بالاشي لا واحد ووقع انكزة تحت النفي و
السالبة اجزئية وسور باليس كل للبين بعض ليس في كل لنة سوبنها بكنة
قد جرت عاظم بانهم يميزون عن الموضوع نج وعن المحمول بسبب
قوله وسور باكل لام الاستغراق ه وقد عدا ايضا نحو الاشين وثلاثة من الاسوار قال بعض الاكلام
وفيه نظر لان اعتبر في المحصولات لكل والبعض للافراد وان دون مجموعين على طهر جارية لو كان الامر كما ذكره
كان قولنا سبعون رجلا حالمون لانه اخرجنا فيا لقولنا كل رجل منهم ليس على ما لانه اخرج مع انه ليس
انتم تعلم انه لا سعدان يقال ان لكل والبعض كما انها يستعملان تارة في معنى مجموعي بعبارة في معنى
الافرادى وبهذا المعنى يعتد ان من لسور كذا عدد او فاتها تستعمل استعالمين ايضا فاتها قد على معنى مجموعي
من حيث المجموع كما في هذا المثال قد تستعمل معنى لكل الافرادى ايضا كما في قوله جاءني سبعون رجلا فانه
يخفى جاني كل واحد من السبعين عدا بالاسور اذا استعمل بهذا الاستعمال قابل قوله وسور باليس
كل آه والفرق بين هذه الاسوار الثلاثة مع ما ذكره عليه كور في المبسوطات فترجح اليها قوله ويجوز
عن الموضوع آه قيل اختاروا هذين الحرفين لان الالف الساكنة لا يمكن لفظها بها والحاء ليست
لها صورة في الخط عتبه الحرف الاول اعني الياء ثم الحرف الثاني الذي يميز عن بني في الخط
وعكس التمييز فلم يقولوا كل ب ب للاشارة بانها خارجان عن صلها وهوان يرا د بها نفسها

المحصورة اربع الموجبة البكيتية وسور باكل لام الاستغراق الكوجبة اجزئية وسوبا
بعض واحد والسالبة البكيتية وسور بالاشي لا واحد ووقع انكزة تحت النفي و
السالبة اجزئية وسور باليس كل للبين بعض ليس في كل لنة سوبنها بكنة
قد جرت عاظم بانهم يميزون عن الموضوع نج وعن المحمول بسبب
قوله وسور باكل لام الاستغراق ه وقد عدا ايضا نحو الاشين وثلاثة من الاسوار قال بعض الاكلام
وفيه نظر لان اعتبر في المحصولات لكل والبعض للافراد وان دون مجموعين على طهر جارية لو كان الامر كما ذكره
كان قولنا سبعون رجلا حالمون لانه اخرجنا فيا لقولنا كل رجل منهم ليس على ما لانه اخرج مع انه ليس
انتم تعلم انه لا سعدان يقال ان لكل والبعض كما انها يستعملان تارة في معنى مجموعي بعبارة في معنى
الافرادى وبهذا المعنى يعتد ان من لسور كذا عدد او فاتها تستعمل استعالمين ايضا فاتها قد على معنى مجموعي
من حيث المجموع كما في هذا المثال قد تستعمل معنى لكل الافرادى ايضا كما في قوله جاءني سبعون رجلا فانه
يخفى جاني كل واحد من السبعين عدا بالاسور اذا استعمل بهذا الاستعمال قابل قوله وسور باليس
كل آه والفرق بين هذه الاسوار الثلاثة مع ما ذكره عليه كور في المبسوطات فترجح اليها قوله ويجوز
عن الموضوع آه قيل اختاروا هذين الحرفين لان الالف الساكنة لا يمكن لفظها بها والحاء ليست
لها صورة في الخط عتبه الحرف الاول اعني الياء ثم الحرف الثاني الذي يميز عن بني في الخط
وعكس التمييز فلم يقولوا كل ب ب للاشارة بانها خارجان عن صلها وهوان يرا د بها نفسها

للعلم
حائز
مؤهل

أهـ أقول وألهد
سوقتي وبيد أزمت التحقير
للهمم في العلم
الأنز

السلف والذين هم اعظم على

قال في

الحجج على كتابي فلا تضي
ولا ما في كتابي

سبلب و دارما غف الجيم وفي

الحفظ بالكرات

سماحاً بحروف التهجى قدر
أذا قصدت

وزير الخارجية
م. ك. ك. ك.

والعلم آة الله الخ مسأله كل كلیه

ان كل من العنبيين الاولين والآخرين

وہو ظاہر خفا اور

الكلية موضوع القضية الطبية

قوله قوا في طبيعته يكون

مفتی محمد حسین احمد مدظلہ العالی

پہ قصا لان
کالی اطلاق کا دھم
تو یہ خصوصیت کج بخل
نوکری کی

عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أحب الله أحب الله أحب إليه من أن يعبد الله

في الكتاب

والمعتبر في القياسات والعلوم هو المعنى الثالث واشتمل عليه هي المحصورة اما الاولى
فطبيعية والثانية شخصية ومهملة والابتن شملت على البعض مجموعي مهملة
صور البساط لغرض من الاغراض والاختصار ايضا ليس قرينة قطعية على التلفظ
بالبسيط وان كان كمال الاختصار فيه لان كون مطمح نظرا من الاختصار بالنسبة الى السانم
اليونانية التي هي اطول لانه كما قال المص ليس يستتبعه ايضا وما قال انه اذا تلفظ باسما
يفهم منه الحرفان لمخصوصان فلا يكون التعبير والاعلى شمول بخلاف ما اذا تلفظ
ببسيطين فانه لا معنى لما فليس شيء لانه كما يفهم عند التلفظ باسما ثبوت احدهما في
الآخر كذلك يفهم عند التلفظ ببسيطين هذا الثبوت ايضا غاية الامر انها لكونها من جنس
الحروف والاصوات قد تليقظ بهما نفسها كما في زيد ثلثي وقد تليقظ باسما كما في هذا الاسم
ثلاثي قوله والمعتبر في القياسات والعلوم هو المعنى الثالث لانه على اعتبار المعنيين والابتن
لا ينتج الشكل الاول الذي هو بدوي لانتاج فضلا عن سائر الاشكال وهو ظاهر ولتفصيل
في شرح المطالع قوله والثانية اه اعلم ان بعضهم ذهب الى انها شخصية مطلقا وبعضهم الى
انها مهملة مطلقا ما اشار المص الى ان الحكم الكل من كل منها خطأ وهو الاشفاق المضائق اليه
لفظ الكل ان كان جزئيا فالقضية شخصية ككل زيد حسن فان مجموع اجزاء زيد ليس لازما
وان كان كلياً فالقضية مهملة لان مجموع الانسان بحيث لا يشترطه شيء وان كان منحصرا
في شخص كمن يحتمل الزيادة والنقصان فمحتمل التعدد وعند العقل هو توريده الى الكلية

[illegible]

القضايا
بسميتها بقصد الخط
فما كان انتهاقان الصا وقان ما
المصرح بها والله اعلم بالصواب

ان يكون قولنا بعض الا انسان عشرة
 واثنا عشر موجبة برؤية وليس كذلك
 فقدر ثبوتها فاقعا ولعلك شئنا
 التحقيق في الاسفار المبلوغة
 الزمان المبسوطة وما برئ نفسي
 من الخطا والذلل وفوق كل ذي
 علم عليم
 عظمه

فانه خص من يطلق الحيوان الآن له تعاريف في الاعتبارية القسم الاول ثم الظاهري
 دليل على اعتبارية الحيوان انفس ونفسه
 اعتبر صدق عنوان الموضوع على ذاته بالامكان حتى يدخل في كل سوداوي
 اذا لاخصية هنا اخصية حقيقة بحسب الصدق اقياسا في الحصول في الموضوعات التجريدية
 وهناك اخصية بحسب الاعتبار اللاحقة لنفس الشيء فالظلمات التي لا يكون لها حصول لانفسها
 الاضافة كالوجود والعدم وسائر المعاني المصدرية فافرادها الحقيقية هي حصصها غاية الامر
 قد يطلق عليها الاعتبارية ايضا كما هو مشروح في لائق المبين والفاضل الملاحه رى
 لما لم يطلع على هذه الحقيقة وبما يطلق الاعتبارية على حصصها فخرج حصص من الافراد
 الحقيقية وقال المحكوم عليه في توناكل وجوده كذا الوجودات الخاصة لاخصية اليه دخل هذا
 القول في القضايا المتعارفة ولا يخفى انه بناء فاسد على فاسد قوله فانه حصله وبهذا قيل العقدة
 المشهورة وهي ان من الاصول انه اذا حمل شيء على شيء حمل المقول على ثم حمل ذلك الشيء على الثالث
 بذلك حمل حتى يكون اطران ووطئه فان الاول حمل على الثالث كما يجوز ان بتوسط
 الانسان على زيد مع ان الحكم قد تخلف حيث يحمل انفس على الحيوان والحيوان على الانسان
 وزيد وليس يحمل انفس على الانسان وزيد ووجه الاختلال ان المحمول على زيد نفس الحيوان
 المرسل باهو حيوان والمحمول عليه انفس هو الحيوان من جهة القاع اعتبار فيها وذلك ان
 يلغها الذين لا بشرط الخلط بل بشرط التجريد وذلك لا اعتبار اعتبارا خاصا من اعتبارا حيوان
 باهو حيوان فلم يتركز الا وسط وتفصيل فيقيقة لبطاني الكلام ليس هذا الموضوعه قائل

[illegible][illegible]

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

والمعبارة عن نفس حقائق الموجودات فتغاير حقائقها صين تغاير الوجود والمعبارة
عن استواء الموجودات إلى الموجودات الحق القائم بذاته الواجب لذاته فهو لا يختلف باختلاف المستند
بذاته والمعبارة عن نفس الموجودات الحق القائم بذاته الواجب لذاته فعلى هذا كل الموجودات
موجودة بوجود واحد وتقتضيه كل من المفهومات المتبانية وتبنا على هذا يقال ان الوجود الواحد
يعرض لنفس الفصل من حيث الوحدة لا من حيث انها اثنان فاجاد الوجود بين النوع
والفصل في الخارج ليس الا باعتبار وحدته فانه ينبغي ان لا يكون في محل النوع على الفصل
واجب بل عكس تفاوت صلا ينبغي ان يكون نسبة الوجود الى احد هاتين بعينها نسبة
الآخر بالذات نعم لو وجد شيء في الخارج يكون احوال تمام ما هيته ويكون الانسان صادقا عليه
ايضا كان الانسان موجودا بوجوده بالعرض ولهذا المكان الذاتي موجودا في الذهن صالة
وستقلا لا كانت الذات موجودة فيه بوجوده بالعرض واما ان كان الذاتي الوجود لا يوجد
للذات فكيف يعقل ان يكون الذات موجودة بوجود الذاتي بالعرض صرح به الفاضل
ميرزا جان في تعليقه على الحواشي القديمة وقد اجماع بالتحصيل بان الاتحاد
بالعرض في كل الاعراض انما يكون في غير هذه الصور ولا يخفى ان شأن المقامات الخطابية
كالعلوم الادبية ولا يجري مثل هذا التحصيل في العلوم العقلية هذا بقى الكلام في الاتحاد
بالعرض ويظهر من تتبع كلامهم ان الاتحاد بالعرض في الوجود عبارة من ان ينسب
الوجود الذي للشيء الى الغير باعتبار علاقة ماعه كقيام المبدأ او قيام مبدأها بشي واحد
كالكتاب الضاحك او طمحة انتزع احد هاتين الاخر او طمحة انتزع اعمها من شيء آخر

سواء بالخط فصحى أو بالخط عجمي، فإنما هو الخط نفسه، والفرق بين الخطين في الشكل والهيئة، وليس في الجوهر والماهية. والخط العجمي هو الذي كان يكتب به العرب في الجاهلية، والخط الفارسي هو الذي كان يكتب به الفرس في الجاهلية، والخط العربي هو الذي كان يكتب به العرب في الإسلام. والخط العجمي والخط الفارسي والخط العربي، كلها هي من جنس واحد، وهي الخط العجمي، والفرق بينها في الشكل والهيئة، وليس في الجوهر والماهية. والخط العجمي هو الذي كان يكتب به العرب في الجاهلية، والخط الفارسي هو الذي كان يكتب به الفرس في الجاهلية، والخط العربي هو الذي كان يكتب به العرب في الإسلام. والخط العجمي والخط الفارسي والخط العربي، كلها هي من جنس واحد، وهي الخط العجمي، والفرق بينها في الشكل والهيئة، وليس في الجوهر والماهية.

[illegible]

ان لا يخرج كل واحد من نفسه بمبدأ العنصرية
 متجاوزا لما كان تعود به المقدرة على ما المقدره
 بل معتمدا على ما المقدره الاولى وما كان النسبة
 استعمالا لطيفا في المقدره الاولى وما كان النسبة
 اثنتين في مكان كانت النسبة الغيبية قد روي في
 تعدد الانقذات فان النسبة الانقذات فلهذا المقدره
 كما يقال ما عني اجبا بعد الانقذات **هـ** قوله ان
 لا تقع لك خاف او تخوفون **سب** قوله ان
 ان يترتب اليك انقذات ان تتابعه اليك فان النسبة
 ان يكون النسبة من النسبة التي لا يترتب اليها
 بالنسبة من النسبة التي لا يترتب اليها بالنسبة
 فليس ينبغي ان يكون النسبة في عرض الانقذات بل بان
 قول به ان النسبة من النسبة التي لا يترتب اليها بالنسبة
 في ان واحد من النسبة التي لا يترتب اليها بالنسبة
 الشرح فان الانقذات ان يكون النسبة في عرض الانقذات
 يمكن في ان واحد من النسبة التي لا يترتب اليها بالنسبة
 فليس ينبغي ان يكون النسبة في عرض الانقذات بل بان
 والشرح فان الانقذات ان يكون النسبة في عرض الانقذات
 يمكن في ان واحد من النسبة التي لا يترتب اليها بالنسبة
 فليس ينبغي ان يكون النسبة في عرض الانقذات بل بان

[illegible]

[illegible]

في قوله لا شيء اشتقاقا لشيء يستلزم حمل اشتقاقه على ذلك الشيء وان لم يكن كذلك فهو
من قبيل الثاني لانه اذا لم يكن من هذا القبيل فحمل على نفسه لاشك ان حمل شيء على
نفسه حمل العرضي مستلزم لعروض اخذ الاشتقاق له وذلك مستلزم لعروض اخذ الاشتقاق
لنفسه فيكون تكرار النوع وهو خلاف المفروض ولا يخفى ان في كلا اشقيتين متنا
لما هو مقتضاها بان ان اسرعة عارضة للحركة وليست بعارضة للمتحرك كذا المبدأ
لا اشتقاقا محمولية على المفروض بالاشتقاق والقيام به عارضة بجميع المبادئ وليست
بعارضة لاشتقاقاتا من حيث هي لا بشرط شي والمستقيمة والمحولية بالمواطاة والاتحاد
في الوجود مع المعارض عارضة لاشتقاقات وليست بعارضة للمبادئ بل لعل سر بحث بعد
ذلك امر او من ههنا عبر في التناقض اتحادا محمولا فان قولنا اجزئي جزئي باحتمال الاول
لا يتناقض قولنا اجزئي ليس جزئي باحتمال المتعارف فانها قد تصادق ان فوق الواحد
الثاني الذاتات المشهورات وههنا شك مشهور هو ان حمل محال ان مفهوم
الموضوع عين مفهوم ب المحمول وغيره بعينية تنافي المغايرة والمغايرة تنافي الاتحاد
قد يقال قوله حمل محال على حمل كذا المقدمات التي ذكرها لا ثابتة فيكون ابطالا
لشيء بنفسه ويحجب تغيير الدعوى الى السابطة وتحرير الدليل واجامه الى اقياس الاشتقائي
ان يقال حمل ليس صحيح مثلا فانه لو كان صحيحا فاما ان يكون الموضوع عين المحمول

والمفروض مبدأ الاشتقاق لشيء يستلزم حمل اشتقاقه على ذلك الشيء وان لم يكن كذلك فهو
من قبيل الثاني لانه اذا لم يكن من هذا القبيل فحمل على نفسه لاشك ان حمل شيء على
نفسه حمل العرضي مستلزم لعروض اخذ الاشتقاق له وذلك مستلزم لعروض اخذ الاشتقاق
لنفسه فيكون تكرار النوع وهو خلاف المفروض ولا يخفى ان في كلا اشقيتين متنا
لما هو مقتضاها بان ان اسرعة عارضة للحركة وليست بعارضة للمتحرك كذا المبدأ
لا اشتقاقا محمولية على المفروض بالاشتقاق والقيام به عارضة بجميع المبادئ وليست
بعارضة لاشتقاقاتا من حيث هي لا بشرط شي والمستقيمة والمحولية بالمواطاة والاتحاد
في الوجود مع المعارض عارضة لاشتقاقات وليست بعارضة للمبادئ بل لعل سر بحث بعد
ذلك امر او من ههنا عبر في التناقض اتحادا محمولا فان قولنا اجزئي جزئي باحتمال الاول
لا يتناقض قولنا اجزئي ليس جزئي باحتمال المتعارف فانها قد تصادق ان فوق الواحد
الثاني الذاتات المشهورات وههنا شك مشهور هو ان حمل محال ان مفهوم
الموضوع عين مفهوم ب المحمول وغيره بعينية تنافي المغايرة والمغايرة تنافي الاتحاد
قد يقال قوله حمل محال على حمل كذا المقدمات التي ذكرها لا ثابتة فيكون ابطالا
لشيء بنفسه ويحجب تغيير الدعوى الى السابطة وتحرير الدليل واجامه الى اقياس الاشتقائي
ان يقال حمل ليس صحيح مثلا فانه لو كان صحيحا فاما ان يكون الموضوع عين المحمول

في قوله لا شيء اشتقاقا لشيء يستلزم حمل اشتقاقه على ذلك الشيء وان لم يكن كذلك فهو
من قبيل الثاني لانه اذا لم يكن من هذا القبيل فحمل على نفسه لاشك ان حمل شيء على
نفسه حمل العرضي مستلزم لعروض اخذ الاشتقاق له وذلك مستلزم لعروض اخذ الاشتقاق
لنفسه فيكون تكرار النوع وهو خلاف المفروض ولا يخفى ان في كلا اشقيتين متنا
لما هو مقتضاها بان ان اسرعة عارضة للحركة وليست بعارضة للمتحرك كذا المبدأ
لا اشتقاقا محمولية على المفروض بالاشتقاق والقيام به عارضة بجميع المبادئ وليست
بعارضة لاشتقاقاتا من حيث هي لا بشرط شي والمستقيمة والمحولية بالمواطاة والاتحاد
في الوجود مع المعارض عارضة لاشتقاقات وليست بعارضة للمبادئ بل لعل سر بحث بعد
ذلك امر او من ههنا عبر في التناقض اتحادا محمولا فان قولنا اجزئي جزئي باحتمال الاول
لا يتناقض قولنا اجزئي ليس جزئي باحتمال المتعارف فانها قد تصادق ان فوق الواحد
الثاني الذاتات المشهورات وههنا شك مشهور هو ان حمل محال ان مفهوم
الموضوع عين مفهوم ب المحمول وغيره بعينية تنافي المغايرة والمغايرة تنافي الاتحاد
قد يقال قوله حمل محال على حمل كذا المقدمات التي ذكرها لا ثابتة فيكون ابطالا
لشيء بنفسه ويحجب تغيير الدعوى الى السابطة وتحرير الدليل واجامه الى اقياس الاشتقائي
ان يقال حمل ليس صحيح مثلا فانه لو كان صحيحا فاما ان يكون الموضوع عين المحمول

لعله نورد حمل لشيء اشتقاقا لشيء يستلزم حمل اشتقاقه على ذلك الشيء وان لم يكن كذلك فهو
من قبيل الثاني لانه اذا لم يكن من هذا القبيل فحمل على نفسه لاشك ان حمل شيء على
نفسه حمل العرضي مستلزم لعروض اخذ الاشتقاق له وذلك مستلزم لعروض اخذ الاشتقاق
لنفسه فيكون تكرار النوع وهو خلاف المفروض ولا يخفى ان في كلا اشقيتين متنا
لما هو مقتضاها بان ان اسرعة عارضة للحركة وليست بعارضة للمتحرك كذا المبدأ
لا اشتقاقا محمولية على المفروض بالاشتقاق والقيام به عارضة بجميع المبادئ وليست
بعارضة لاشتقاقاتا من حيث هي لا بشرط شي والمستقيمة والمحولية بالمواطاة والاتحاد
في الوجود مع المعارض عارضة لاشتقاقات وليست بعارضة للمبادئ بل لعل سر بحث بعد
ذلك امر او من ههنا عبر في التناقض اتحادا محمولا فان قولنا اجزئي جزئي باحتمال الاول
لا يتناقض قولنا اجزئي ليس جزئي باحتمال المتعارف فانها قد تصادق ان فوق الواحد
الثاني الذاتات المشهورات وههنا شك مشهور هو ان حمل محال ان مفهوم
الموضوع عين مفهوم ب المحمول وغيره بعينية تنافي المغايرة والمغايرة تنافي الاتحاد
قد يقال قوله حمل محال على حمل كذا المقدمات التي ذكرها لا ثابتة فيكون ابطالا
لشيء بنفسه ويحجب تغيير الدعوى الى السابطة وتحرير الدليل واجامه الى اقياس الاشتقائي
ان يقال حمل ليس صحيح مثلا فانه لو كان صحيحا فاما ان يكون الموضوع عين المحمول

[illegible][illegible]

طوافی بنی النبیروز لغز بین الاقتراع و الاقتراع و هو ما یضبط فی ۱۲ قنداری

[illegible][illegible]

اى بلا مقايضة بينه وبين شئ آخر كما فى الاربعة زوج أو باضافة كافي زيد على السائر
 فوقنا فقبوت زوجية خمسة بنا على ان المفهومات لصورية كلها موجودة فى نفس الامر
 لا يستلزم صدق قولنا الخمسة زوج حاصله ان صدق لقضية مطابقتها للمحكى عنه والمحكى
 عنه نفس الامر بمعنى نفس الموضوع بحيث يتنزع عنه محمول ويصح عنه حكمية وهو يختلف
 باختلاف المحمول فانه لا يفهم من زيد قائم الا ان زيد فى نفسه بحيث ثبت له القيام
 فوجود الموضوع والمحمول والنسبة فى نفس الامر بنا على ان وجود جميع المفهومات فيها لا ينفك
 لصدق لقضية بل يجب ان يكون وجود الموضوع فى نفسه بحيث يتنزع عنه المحمول
 وليس للخمسة وجود فى نفسها بحيث يتنزع عنه الزوجية فلا يصدق قولنا الخمسة زوج
 وتفصيل يستدعى بسطاً فى الكلام وفى ما ذكرنا فالتامة فتأمل الرابع نكات الاولى
 ثبوت شئ فى ظرف فرع فعلية اى تقر بان ثبت له ومستلزم لثبوت اى ما ثبت له
 فى ذلك ظرف الحكم ان المشهور فى افواه القوم ان ثبوت شئ فى شئ فرع
 ثبوت المشتبه لا يقتض بالوجود والا يلزم ما تقدم شئ على نفسه او ان يكون
 شئ واحد وجودات غير متناهية وتقع قطع النظر عن بطلان التسلسل كون شئ
 موجودا بوجودين باطل بالضرورة فضلاً عن ان يكون موجودا بوجودات
 غير متناهية ولذا انكر الحق الدواني الفرعية وتشتبه بالاستلزام

[illegible][illegible]

مع قوله ان كانت
او ان بعض العوارض
كالوجود والعلانية
فان لمجرد وجود
الوجود لم ينافي
الحكم انما هو نفس
تقرر الامة في فعلها
في نظرها عنينا
او هذا كذا قال
بعض الاعلام
قد صرحوا

مع قوله اي حيث
او تفسير العوارض
اللاحقة بان المراد
بذلك العوارض
بمنهاى التي لا تنزع
عن نفس الامة كما
الوجود على مسكن
الحمل البسيط و
لا تستند اليها كما
للوانم المعلمة
لنفس الامة حتى
الزجاجة وغيرها
فانهم كذا قال
الفاضل الهندى
١٢ كونه يهتد
القدرة هادى

مع قوله لا يتوقف
عليه آه على ثبوت
الامة واللام تكن
تلك اللوانم
لوانم الامة
على لوانم الوجود
بما خلف واما
على فعلية الامة
بمنه وقررها
فتوقف بلايت
واللام تكن لا
ستنا دحالى
الامة بوجه
فانهم ١٢ انظر

بذلك انما هو حيث
الوجود والعلانية
فان لمجرد وجود
الوجود لم ينافي
الحكم انما هو نفس
تقرر الامة في فعلها
في نظرها عنينا
او هذا كذا قال
بعض الاعلام
قد صرحوا

بوقر المحقة بالمره حق الفرعية باعتبار فعلية والتقرر وجعلها من فروع جعل البسيط والاسلام
باعتبار الثبوت بغيره ايضا وقال في الحاشية هو الحق فان الوجود من حيث هو عارض
بعد الامم الموجود فان مرتبة العارض اي عارض كان بعد مرتبة المعروض ان كانت بعبارة
لا بالانسان بل بالذات انتهى لا يذهب عليك ان الفرعية باعتبار التقرر ايضا متوقفة
اما اول ما ثبت ثبوت لشي لنفسه ثبوت الذاتيات للذات فان الماهية في اية مرتبة كانت
ليست معارة عن ذاتها وذاتياتها فلا يتصور تفقهها على ثبوت نفسها وذاتياتها لها
وما قال خير المحقة وفصله في الاقوال بين من اطلق ثبوت لشي بما هو طبيعة ثبوت لشي
لشي على الاطلاق فرع تقرر ذات ثبت له ومستلزم لثبوتها واما بالنظر الى خصوصية الحاشيتين
فوما يكون ايضا على هذه الشاكلة اي على الفرعية بالقياس الى تقرر لثبوتها والاسلام
بالقياس الى ثبوتها كما في ثبوت الوجود للماهية وكذا لك القول في لو ادم الماهية بناء
على الحق من استناد الى نفس الماهية فثبوتها للماهية مترتب على فعلية الماهية ومستلزم
لثبوتها لا يتوقف عليه بل يكون على الفرعية والترتب بالنسبة الى تقرر لثبوتها وثبوتها كلما
كما في العوارض الملاحقة لغير الوجود وغير لوانم الماهية اي حيث يرجع لثبوتها الى حقوق
خارج عن قوام الماهية غير متزعم عن نفسها وغير مستند اليها فان ثبوتها للمعروض بوقر
بفعلية ماهية المعروض بوجوه جميعا وقد يكون بحسب خصوص الحاشيتين على مجرد الاسلام

بذلك انما هو حيث
الوجود والعلانية
فان لمجرد وجود
الوجود لم ينافي
الحكم انما هو نفس
تقرر الامة في فعلها
في نظرها عنينا
او هذا كذا قال
بعض الاعلام
قد صرحوا

مع قوله ان كانت
او ان بعض العوارض
كالوجود والعلانية
فان لمجرد وجود
الوجود لم ينافي
الحكم انما هو نفس
تقرر الامة في فعلها
في نظرها عنينا
او هذا كذا قال
بعض الاعلام
قد صرحوا

دون الفرعية بالقياس الى تقرر مثبت له وثبوتة جميعا وان كان من حيث انه مطلق ثبوت
اشي للشي على الفرعية بالنسبة الى التقرر فقط كما هو في ثبوت الذاتيات لذاتها وان
لم يوسن بجعل البسيط فجزر بان يمنع الفرعية ويقنع بالاستلزام مطلقا انتهى كلامنا مع
بعضه فاني لا افقه حق التفقة فانه من انظر ورة ان ما هو مقتضى المطلق يجب ان يكون متحققا
في الخاص وان لا يكون الخاص من حيث هو خاص فان تحقق مقتضى مطلق مبسوط
مطلق والزم جمل المتحالفين فالفرعية لو كانت مقتضى لطبيعة الربط الايجابي
يجب ان تكون متحققتي في ربط الذاتيات بالذات فظاهر انها ليست متحققة لا بما هو ربط
ولا بخصوصية حاشيتيه لولم يلزم تحقق مقتضى المطلق في الخاص فادخل العود الى المشهور
فانه يمكن ان يقال ان مقتضى الربط الايجابي بما هو ربط ايجابي الفرعية بالنسبة الى الثبوت
وان لم تكن متحققة في ثبوت الوجود للشي بالنظر الى خصوصية الحاشيتين وايضا يقول
باجل البسيط لا يقتضي ان يكون طبيعة الربط الايجابي فرعاً للتقرر بل بما يقتضيه فرعية
خصوصية ربط الوجود وتوابعه للتقرر فالقول بان فرعية مطلق لثبوت بالنسبة الى المص
من فروع اجل البسيط ليس كما ينبغي ولعلك تسقن ان قوله ان لم يوسن بجعل البسيط فجزر
ان يمنع الفرعية ويقنع بالاستلزام مطلقا وان كان حقاني نفس الامر لكنه لا يتم على تجزئة العمل
ما هو مقتضى مطلق الربط يجوز ان لا يكون متحققا في الخاص بالنظر الى خصوصية حاشيتيه

ان مقتضى مطلق الربط يجوز ان لا يكون متحققا في الخاص بالنظر الى خصوصية حاشيتيه
فانه يمكن ان يقال ان مقتضى الربط الايجابي بما هو ربط ايجابي الفرعية بالنسبة الى الثبوت
وان لم تكن متحققة في ثبوت الوجود للشي بالنظر الى خصوصية الحاشيتين وايضا يقول
باجل البسيط لا يقتضي ان يكون طبيعة الربط الايجابي فرعاً للتقرر بل بما يقتضيه فرعية
خصوصية ربط الوجود وتوابعه للتقرر فالقول بان فرعية مطلق لثبوت بالنسبة الى المص
من فروع اجل البسيط ليس كما ينبغي ولعلك تسقن ان قوله ان لم يوسن بجعل البسيط فجزر
ان يمنع الفرعية ويقنع بالاستلزام مطلقا وان كان حقاني نفس الامر لكنه لا يتم على تجزئة العمل
ما هو مقتضى مطلق الربط يجوز ان لا يكون متحققا في الخاص بالنظر الى خصوصية حاشيتيه

عنه قوله يجب ان
فقد ترى ان الشكل
للمستدير يقتضي
للطبيعة البسيطة
كما بين في كتب الحكم
والوجود في الصا
حر اجيب عليه
بان الشكل المستدير
ليس مقتضى طبيعة
البسيط مطلقا
بل اذا كانت محلا
ولها كما هو
مصحح في كتب الحكم
العلم وطباع
الغنا صرح كل
بل هي تحقوف بالقوة
اسرها هو ظاهر
كروية

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه
بغير هدايته

٦٠
كل ما لا يتصور في ذاته
فلا يكون له وجود
فلا يكون له حقيقة

فليس الحق الا الاستلزام او تخصيصه
بما لا يتصور في ذاته
فلا يكون له وجود
فلا يكون له حقيقة

فليس الحق الا الاستلزام او تخصيصه
بما لا يتصور في ذاته
فلا يكون له وجود
فلا يكون له حقيقة

فليس الحق الا الاستلزام او تخصيصه
بما لا يتصور في ذاته
فلا يكون له وجود
فلا يكون له حقيقة

فليس الحق الا الاستلزام او تخصيصه
بما لا يتصور في ذاته
فلا يكون له وجود
فلا يكون له حقيقة

فليس الحق الا الاستلزام او تخصيصه
بما لا يتصور في ذاته
فلا يكون له وجود
فلا يكون له حقيقة

باب الفضل او على
الموضع والمجمل
بالا تعاد بين
باب التفسير في
الشريعة الفرو
معية انا هو باب
الاتصال بين
الادبالي

[illegible][illegible]

+ قوله الى صفح
 آه اي دون نص
 الحكم بالشئ ولو
 كان كاذبا والا
 لم يوجد
 عني مثل قول
 موسى عليه السلام
 حتى في عصا وزعون
 جالس على سرور الملك
 في اولها وانشاءها من
 الوجبات الكاذبة والجلالة
 لا يخفى اكثر اقل انفعلي
 ١٢ قناري

فان كون زيد بحيث ضرب علامته مثلا وان كان وصفا لزيد لكنه تلبيح لا تصات الغلام
بالضرب ولا فكون الطبيعة بحيث يتبعه اعتبارا لهما ولا يتبعه موارد تحقيقها يستلزم تصات
فان كون زيد بحيث ضرب علامته مثلا وان كان وصفا لزيد لكنه تلبيح لا تصات الغلام
بالضرب ولا فكون الطبيعة بحيث يتبعه اعتبارا لهما ولا يتبعه موارد تحقيقها يستلزم تصات

فان كون زيد بحيث ضرب علامته مثلا وان كان وصفا لزيد لكنه تلبيح لا تصات الغلام
بالضرب ولا فكون الطبيعة بحيث يتبعه اعتبارا لهما ولا يتبعه موارد تحقيقها يستلزم تصات

فان كون زيد بحيث ضرب علامته مثلا وان كان وصفا لزيد لكنه تلبيح لا تصات الغلام
بالضرب ولا فكون الطبيعة بحيث يتبعه اعتبارا لهما ولا يتبعه موارد تحقيقها يستلزم تصات
فان كون زيد بحيث ضرب علامته مثلا وان كان وصفا لزيد لكنه تلبيح لا تصات الغلام
بالضرب ولا فكون الطبيعة بحيث يتبعه اعتبارا لهما ولا يتبعه موارد تحقيقها يستلزم تصات

فان كون زيد بحيث ضرب علامته مثلا وان كان وصفا لزيد لكنه تلبيح لا تصات الغلام
بالضرب ولا فكون الطبيعة بحيث يتبعه اعتبارا لهما ولا يتبعه موارد تحقيقها يستلزم تصات

فان كون زيد بحيث ضرب علامته مثلا وان كان وصفا لزيد لكنه تلبيح لا تصات الغلام
بالضرب ولا فكون الطبيعة بحيث يتبعه اعتبارا لهما ولا يتبعه موارد تحقيقها يستلزم تصات

المكتبة الثالثة الاتصاف بالانضمام وهو ما يكون بوجود لصفة ونضمامها الى الموصوف يستدعي
 تحقق شائتيين للموصوف وهما في ظرف الاتصاف بخلاف الانضمام وهو ما يكون للاتصاف
 بالانضمام لصفة بل يستدعي ثبوت الموصوف فقط مطلق الاتصاف لا يستدعي ثبوت لصفة
 في ظرفه اعلم ان معنى كون الخارج او الذهن وانفس الامر ظرف الاتصاف ان يكون
 وجود الموصوف فيه صحيحا انشراح لصفة معناه جعلها عليه فيكون مطابقا له وهو معنى محصل
 عند العقل لا يستلزم تحقق لصفة فيه بل يستلزم وجود الموصوف فقط لكن لا كيف كان بل بحيث
 لو لاحظ العقل صح انشراح لصفة وهذه بحسبته تختلف باختلاف المحمول كما هو موضح في موضعه
 واما مطلق لثبوت شاي ثبوت لصفة فضروري فان ما لا يكون موجودا في نفسه يستحيل ان يكون
 موجودا في شئ هذا ما صرح به رؤساء هذا الفن في لقاء المحققين بالقبول وان تعلم اننا اذا كان
 مناط الاتصاف انشراحي صح انشراح لصفة معن الموصوف ولا يحتاج الى وجود لصفته في
 ظرف الاتصاف فوجوده في نفسها في ظرف آخر سوى ظرف الاتصاف فلا وجود له فيه سواء كيف
 انما نعلم ضرورة ان وجود الفوقية في الازمان الساخلة او العالقة لغو في اتصاف لهما واما
 لان مناط اتصافه بها ليس الا كون لهما في وجوده يعني بحال يصح منه انشراح الفوقية
 ان قيل ان الما مطلق لثبوت لثبوت عم من ان يكون نفسها وانشراح انشراحا قلت فحينئذ
 يصير الكلام قليل المجرد في كما هو ظاهر وحقنا اننا ليدان مطلق الاتصاف لا يستدعي وجوده

[illegible][illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

مع قوله فان المركب اه اقول قال الهميش ٢ ان المركب من المنة الحرفي وغيره انما يكون بمنى حرفيا وغير مستقل اذا كان المنى الحرفي محتاجا الى ارجاع عن مفهوم المركب كما في الفعل المحتاج الى الفاعل الخارج عن مفهوم الالفلاوة من القليل الثاني "والتجواب عنه ان الحكم عليه وبه يكون مستقلا بمنى ان يكون مقصودا وخطا بحيث يخرج بالذات فيلزم ان يكون النسبة اليه تلك وكونها النسبة يوجب ان تلاحظ بالعرض فيلزم ان يكون المنى الواحد ملحوظا بالذات وبالعرض وهو كما ترى وقد مر من هذا ١٢ قندا ١٢

٤٢

الاولى من الالفلاوة في كون الالفلاوة محتاجا الى ارجاع عن مفهوم المركب كما في الفعل المحتاج الى الفاعل الخارج عن مفهوم الالفلاوة من القليل الثاني "والتجواب عنه ان الحكم عليه وبه يكون مستقلا بمنى ان يكون مقصودا وخطا بحيث يخرج بالذات فيلزم ان يكون النسبة اليه تلك وكونها النسبة يوجب ان تلاحظ بالعرض فيلزم ان يكون المنى الواحد ملحوظا بالذات وبالعرض وهو كما ترى وقد مر من هذا ١٢ قندا ١٢

تقضي اتصافه بها والذين ليس لظاهرها كناية والاتصاف في مرتبة الحكمي عنه فاعمل على المحل لا يتجاوز عما قاله الدواني الثالثة الرابعة ان المتأخرين جزموا قضية مجموع السالبة المحمول ورفقوا بينها وبين السالبة بان في السالبة تصور الطرفان وحكم بالسلب في السالبة المحمول يرجع وحمل ذلك السلب على الموضوع بمعنى السالبة ج نيت ب ومعنى السالبة المحمول ج نيت ب است انت جيز بان النسبة السلبية من حيث هي نسبة سلبية ورابطة لا تصلح لان تجعل محكوما عليها او بها لا وحدها ولا مع غيره لان ما هو مقصود بالعرض في الملاحظة المحل فيها مقصود بالعرض ليس محال لان حكم عليه به لا وحده ولا مع غيره فان المركب من السلب وغير مستقل غير مستعمل كحقيقة بعض الاوكيا ولذا اكره المحقق لطوسي في نقده التنزيل غاية ما في الباب ان يقال ان النسبة السلبية وان لم تصلح لان يحكم عليها وبها من حيث هي نسبة ورابطة لكنها يمكن ان تلاحظ بالمحاظ استقلال المحل محمولا كما يحل قضية السالبة محمولا في قولنا زيد ليس بوجه قائما وعلى هذا قصير قسم المعدولة لصديق معنى المعدولة عليها فان اعتبر فيها ان يحل السلب جزا من محمول من غير قيد ذلك اللهم الا ان يخص بالمكن سلب النسبة الالجابية جزا من المحمول بل ايضا سلبا في مفهوم مفرد محمل محمولا كما يقال في الفقه بينهما وبين السالبة المحمول ان في يمين اشارته الى حكم مقبوع وفي السالبة المحمول اشارة اليه وشعر اليه كلام بعض ايضا حيث قال في وجه التسمية بالمعدولة وان حرت السلب موضوع سلب الحكم

الاولى من الالفلاوة في كون الالفلاوة محتاجا الى ارجاع عن مفهوم المركب كما في الفعل المحتاج الى الفاعل الخارج عن مفهوم الالفلاوة من القليل الثاني "والتجواب عنه ان الحكم عليه وبه يكون مستقلا بمنى ان يكون مقصودا وخطا بحيث يخرج بالذات فيلزم ان يكون النسبة اليه تلك وكونها النسبة يوجب ان تلاحظ بالعرض فيلزم ان يكون المنى الواحد ملحوظا بالذات وبالعرض وهو كما ترى وقد مر من هذا ١٢ قندا ١٢

الاولى من الالفلاوة في كون الالفلاوة محتاجا الى ارجاع عن مفهوم المركب كما في الفعل المحتاج الى الفاعل الخارج عن مفهوم الالفلاوة من القليل الثاني "والتجواب عنه ان الحكم عليه وبه يكون مستقلا بمنى ان يكون مقصودا وخطا بحيث يخرج بالذات فيلزم ان يكون النسبة اليه تلك وكونها النسبة يوجب ان تلاحظ بالعرض فيلزم ان يكون المنى الواحد ملحوظا بالذات وبالعرض وهو كما ترى وقد مر من هذا ١٢ قندا ١٢

الاولى من الالفلاوة في كون الالفلاوة محتاجا الى ارجاع عن مفهوم المركب كما في الفعل المحتاج الى الفاعل الخارج عن مفهوم الالفلاوة من القليل الثاني "والتجواب عنه ان الحكم عليه وبه يكون مستقلا بمنى ان يكون مقصودا وخطا بحيث يخرج بالذات فيلزم ان يكون النسبة اليه تلك وكونها النسبة يوجب ان تلاحظ بالعرض فيلزم ان يكون المنى الواحد ملحوظا بالذات وبالعرض وهو كما ترى وقد مر من هذا ١٢ قندا ١٢

[illegible]

[illegible][illegible]

۱۱- **موضوع انقطاع الموهبة الصالحة** وهو كماله ۱۲- **موضوع**
 ۱۳- **موضوع** في نفس العرفان ما كان
 ۱۴- **موضوع** في نفس العرفان ما كان
 ۱۵- **موضوع** في نفس العرفان ما كان
 ۱۶- **موضوع** في نفس العرفان ما كان
 ۱۷- **موضوع** في نفس العرفان ما كان
 ۱۸- **موضوع** في نفس العرفان ما كان
 ۱۹- **موضوع** في نفس العرفان ما كان
 ۲۰- **موضوع** في نفس العرفان ما كان

[illegible][illegible]

لعمري قوله واما ثانياً انه قيل ان الاشكال وارد على الجمهور ايضا فلا وجه لتخصيص التخصيص على المحقق لانهم شرطوا في صدق الوصف العنواني اما الضميمة كما هو مذهب الشيخ وهو المذهب عند الأكثر واما الاشكال كما هو مذهب الفارابي واتباعه وفي القضايا التي افراد موضوعاتها مستحيلة لا يصدق الوصف العنواني عليها الا بالفضل ولا بالامكان لانه فرع وجوده وهو منتف عن القضايا لا يصدق نقصا على مذهب الجمهور كما هو جواب المحقق فتدبر ليظهر لك الجواب ١٢ فتدري

مع قوله بل هو جارية
اذ بناه للاصلاح
حينئذ على تقدير
وجود الافراد دون
عمل النسبة السببية
بخصوصه ولا ريب ان
تقدير وجود الافراد
كما يمكن على تقدير
عمل النسبة السببية
لذلك يمكن على
تقدير عمل نفس المفرد
ناهم ٥ فتدري
مع قوله التزامه
جواب سؤال مقدر
تقرير السؤال ان مقتضى
المحقق ليس اثبات
التزام بين الموجبة السالبة
المحمول الحقيقية والسالبة
البيسيطة الخا بجهة
مطلقا حتى يرد عليه
عدم تحققه في جميع افراد
بل مقصوده انما هو
اثبات التزام بين
السالبة البيسيطة
الخارجية الصادقة
في نفس المتساويين
من الامور العامة
وبين الموجبة السالبة
المحمول المنقولة
انما هو ايضا فان اقيم
القوله وهو يحصل
بهذا القدر وجيزة
فان نقض القول لا
يشي من العتقا
بطاير سالبه لبيسيطة
خارجية وعدم صدق
كل عتقا ليس
بطاير موجبة سالبه
المحمول حقيقية
ساقط لانها ليس من تبيل النفاض المذكورة وتجر الجواب ان صدق الوجبة السالبة المحمول بين تلك النفاض التي افرادها مستحيلة وان كان ممكنا محتملا
بناء على تجويز استلزام المحال محالا لكنه امر تجويزي فيمكن لمن كان بصدد بلوغ الحق

لكن لا يخفى انه ليس يختص بالسالبة المحمول بل هو جاري في المعدولة ايها الا ان يقال ليس مقصوده ان صدق الحقيقة في مادة السالبة البيسيطة تختص بالسالبة المحمول بل مقصوده ان التزام بينهما يمكن على تقدير جعل السالبة المحمول حقيقة وان امكن في المعدولة ايضا واما ثانيا فلان مجرد وجود الموضوع تقدير الا يكفي لصدق القضية حقيقة بل لا بد من ثبوت المحمول ايضا على تقدير وجود الافراد وثبوت الوصف العنواني لها وظهر انه ليس يلزم في جميع المواد الاترى انه لا يصدق قولنا كل عتقا ليس بطاير حقيقة موجبة فان اظهر ان كل ما لو وجد كان عتقا فهو طائر لتهمة والتزام لصدق في القضايا التي افراد موضوعاتها مستحيلة وان لمكن بناء على تجويز استلزام المحال محالا لكنه امر تجويزي لا يجزي فمكن لمن كان بصدد بلوغ الحق في هذا المقام يبرح لصدق فلا يمكن منه واما ثانيا فلان صدق حقيقة في مثال قولنا شريك الباري ليس بموجود وغير ذلك في غير المنع لانهم عتبه وفي حقيقة امكان وجود الافراد اذ لو لا ذلك لم يصدق حقيقة أصلا فنصل في موضعه قال العلامة الدواني في الحواشي الجديدة ان اعتبار امكان وجود الافراد ليس عاماني جميع القضايا كيف يتوهم ذلك في مثل شريك الباري متنع والمحمول المطلق كجمع من تبيل متنع حكم عليهم من جميعهم والاشي لا يمكن الى غير ذلك من المواد التي حكم فيها على استحالات حكما مصادقة ايجابية فان تلك القضايا قد حكم فيها بثبوت محمول للموضوع على تقدير الاعلى بعتني

نخرج على ان الكلام في السالبة المحمول بل هو جاري في المعدولة ايها الا ان يقال ليس مقصوده ان صدق الحقيقة في مادة السالبة البيسيطة تختص بالسالبة المحمول بل مقصوده ان التزام بينهما يمكن على تقدير جعل السالبة المحمول حقيقة وان امكن في المعدولة ايضا واما ثانيا فلان مجرد وجود الموضوع تقدير الا يكفي لصدق القضية حقيقة بل لا بد من ثبوت المحمول ايضا على تقدير وجود الافراد وثبوت الوصف العنواني لها وظهر انه ليس يلزم في جميع المواد الاترى انه لا يصدق قولنا كل عتقا ليس بطاير حقيقة موجبة فان اظهر ان كل ما لو وجد كان عتقا فهو طائر لتهمة والتزام لصدق في القضايا التي افراد موضوعاتها مستحيلة وان لمكن بناء على تجويز استلزام المحال محالا لكنه امر تجويزي لا يجزي فمكن لمن كان بصدد بلوغ الحق في هذا المقام يبرح لصدق فلا يمكن منه واما ثانيا فلان صدق حقيقة أصلا فنصل في موضعه قال العلامة الدواني في الحواشي الجديدة ان اعتبار امكان وجود الافراد ليس عاماني جميع القضايا كيف يتوهم ذلك في مثل شريك الباري متنع والمحمول المطلق كجمع من تبيل متنع حكم عليهم من جميعهم والاشي لا يمكن الى غير ذلك من المواد التي حكم فيها على استحالات حكما مصادقة ايجابية فان تلك القضايا قد حكم فيها بثبوت محمول للموضوع على تقدير الاعلى بعتني

في جوابه انه لا وجه لتخصيص التخصيص على المحقق لانهم شرطوا في صدق الوصف العنواني اما الضميمة كما هو مذهب الشيخ وهو المذهب عند الأكثر واما الاشكال كما هو مذهب الفارابي واتباعه وفي القضايا التي افراد موضوعاتها مستحيلة لا يصدق الوصف العنواني عليها الا بالفضل ولا بالامكان لانه فرع وجوده وهو منتف عن القضايا لا يصدق نقصا على مذهب الجمهور كما هو جواب المحقق فتدبر ليظهر لك الجواب ١٢ فتدري

بأنه لا بد من أن يكون
أول حاصل الفرض
العدل والتعويض
بالنسبة إلى كل من
والذي لا ينبغي أن
أحد التفسيرين بالعدل
وما قاله البعض
وما قاله البعض
والذي لا ينبغي أن
أحد التفسيرين بالعدل
وما قاله البعض
وما قاله البعض

بجسب نفس الامر من غير تطبيق لذلك قيل ان تلك القضايا مساوية للشريعة لا تخفى عليك لولم يعتبر في القضايا الحقيقية امكان وجود الافراد وقيد انحرافا وى مكان الاواد لا يخرج بصدها اصلا فان الافراد استحالة على تقدير تحققها لا يعلم بالمالى المتحدة مع المحمول ام لا فان التزام المخرج امر تجوزى كما عرفت وتتمسك هذه القضايا لا يخفى انه يشبه المضادة قتال فيبينها وبين السالبة تلازم بحسب الصدق لمراد بالتلازم المساواة والتصاحب بحسب الصدق ولو اتفقا وفيه ما فيه فتذكر واذ احققت الايجاب لكل نفس عليه سائر المحصورات فان كل ما يعتبر في الايجاب لكل كذا يعتبر في الايجاب لغيره بضمنا وسلب في حق الايجاب والاشياء متبين باضداد ثم قد يجعل حرف السلب جزا من طرف سميت معدولة لا يخفى ان من اعتبر سالبه المحمول ولم يجعلها احد نوعي المعدولة فينبغي ان يقيده بغير يخرج منه سالبه المحمول الى ثلاثة اقسام معدولة الموضوع ان كان جزا من الموضوع فقط كقولنا الاصحى جامدا ومعدولة المحمول ان كان جزا من المحمول فقط كقولنا الاصحى جامدا ولاحي او معدولة الطرفين ان كان جزا من كليهما كقولنا الاصحى لا عالم والا فمحصلة لتحصيل الطرفين فيها ولما كان لتوهم ان يتوهم ان قولنا زيد اعلم قضية معدولة عند فهم مع ان حرف السلب ليس جزا من طرفه فقه بقوله وزيد اعلم معدولة معقولة ومحصلة مملوطة ولتقسيم

اول فانه لا بد من ان يكون
اول حاصل الفرض
العدل والتعويض
بالنسبة إلى كل من
والذي لا ينبغي أن
أحد التفسيرين بالعدل
وما قاله البعض
وما قاله البعض

بأنه لا بد من أن يكون
أول حاصل الفرض
العدل والتعويض
بالنسبة إلى كل من
والذي لا ينبغي أن
أحد التفسيرين بالعدل
وما قاله البعض
وما قاله البعض

سمع له قوله
 انما كان في صفة
 على التخصيص
 وان كانت
 انما كان في صفة
 على التخصيص
 وان كانت
 انما كان في صفة
 على التخصيص
 وان كانت

المذكور للقضية المفقولة فيعلم منه تقسيمه لمعقوله بانها ان كان معنى السلب جزاً لمعقولة والا
 فزيد اعمى معدولة معقولة فان المعنى معناه عدم مقيد بالبصر ومحصلة مفقولة لعدم حرف السلب
 في اللفظ واللاحى عالم اذا سمي باللاحى شخص انشأ على عكس زياً اعمى كذا قيل
 وقد خص اسم الموجبة من محضها بالمحصوله والسالبة منها بالبيسطة ولما كان بين السالبة
 البسيطة والموجبة المعدولة المحمول نوع استتبابه لوجود حرف السلب فيها وكذا
 بينهما وبين السالبة المحمول اشار الى فرق معنوي بين السالبة البسيطة والموجبة
 المعدولة بقوله وهي اعم من الموجبة المعدولة المحمول فان السلب البسيط الصحيح عن غير
 الثابت من حيث هو غير ثابت بخلاف الايجاب لانه ولي فان طبيعة الايجاب تقتضيه
 وجود الموضوع وان كان المحمول عدسياً وفرق لفظي بينهما بقوله وتاخر فيها اى
 في السالبة البسيطة الرابطة عن لفظ السلب لفظاً او تقدراً فقولنا زيد ليس هو بكتاب
 سالبة بسيطة وزيد هو ليس بكتاب معدولة واثار الى الفرق بينهما وبين السالبة المحمول
 بقوله وفي الموجبة السالبة المحمول رابطان والسلب متوسط بينهما فان فيها
 يسلب لايجاب والا ثم يرجع ويحل في ذلك السلب على الموضوع كقولنا زيد هو ليس
 هو بكتاب فالفرق بينهما وبينها بانثنية الرابطة وتوحدتها كل نسبة سواء كانت
 ايجابية او سلبية في نفس الامر اما واجبة او متعقبة او ممكنة ومعاينة هذه المصنوعات

او سلبية ١٢ قد ذكرنا
 في اللفظ واللاحى عالم اذا سمي باللاحى شخص انشأ على عكس زياً اعمى كذا قيل
 وقد خص اسم الموجبة من محضها بالمحصوله والسالبة منها بالبيسطة ولما كان بين السالبة
 البسيطة والموجبة المعدولة المحمول نوع استتبابه لوجود حرف السلب فيها وكذا
 بينهما وبين السالبة المحمول اشار الى فرق معنوي بين السالبة البسيطة والموجبة
 المعدولة بقوله وهي اعم من الموجبة المعدولة المحمول فان السلب البسيط الصحيح عن غير
 الثابت من حيث هو غير ثابت بخلاف الايجاب لانه ولي فان طبيعة الايجاب تقتضيه
 وجود الموضوع وان كان المحمول عدسياً وفرق لفظي بينهما بقوله وتاخر فيها اى
 في السالبة البسيطة الرابطة عن لفظ السلب لفظاً او تقدراً فقولنا زيد ليس هو بكتاب
 سالبة بسيطة وزيد هو ليس بكتاب معدولة واثار الى الفرق بينهما وبين السالبة المحمول
 بقوله وفي الموجبة السالبة المحمول رابطان والسلب متوسط بينهما فان فيها
 يسلب لايجاب والا ثم يرجع ويحل في ذلك السلب على الموضوع كقولنا زيد هو ليس
 هو بكتاب فالفرق بينهما وبينها بانثنية الرابطة وتوحدتها كل نسبة سواء كانت
 ايجابية او سلبية في نفس الامر اما واجبة او متعقبة او ممكنة ومعاينة هذه المصنوعات

ط قوله الايجاب المعدولى آه قال الامام الرازى ١٢ وجود الموضوع ليس بشرط في الموجبة المعدولة لان عدم المحمول الوجودى
 كالا بعينه اما ان يصدق على الموضوع المعدوم او لا يصدق فان صدق صدق الموجبة المعدولة مع عدم الموضوع فلا يكون وجود
 الموضوع شرطاً فيها وان لم يصدق عليه عدم المحمول صدق عليه المحمول وهو البصيرة لا متناع خلو الموضوع عن النقيضين فانهم

بما يتبين كما تقرر في موضعه وتلك الكيفيات لا مطلقا بل من حيث انها كيفيات للنسبة الالجابية
المواد تسمى عناصر ايضا قال الشيخ في الشفاء وعلم ان حال المحمول في نفسه عند الموضوع لا التي
بموجب علنا وتصريحنا بفعل ان كيف هو ولا التي يكون في كل نسبة الى الموضوع بل كمال التي
للمحمول عند الموضوع بالنسبة الالجابية من دوام صدق او كذب او لا وداهما تسمى مادة فاما
ان يكون احوال هو ان المحمول يدوم ويجب صدق ايجابه فتسمى مادة الوجوب كحال المحمول
عند الانسان او يدوم ويجب كذبا يوجب تسمى مادة الاتساع كحال كجرحه عند الانسان او لا يجب
لا يدوم احدها وتسمى مادة الامكان بهذه احوال لا يختلف بالايجاب السلبان فحقبة لسالبة
توجد للمحمول بهذه احوال عينها فان محمولها يكون مستحقا عند الايجاب باحد الامور المذكورة وان لم يكن
اوجب ان ياتي كلامه ليعلم ان ليس غرضنا في ان النسبة السلبية لا تكليف بهذه الكيفيات بل لابل غرضنا
ان المواد في الاصطلاح هي الكيفيات للنسبة الالجابية فقط وان كانت النسبة السلبية ايضا
متكيفة بهذه الكيفيات والمواد لا تختلف باختلاف النسبة بالايجاب السلب فان محمول
السالبة يكون مستحقا عند الايجاب باحد هذه الامور وهذه امور ادم المقصود بقوله في احاشية
المنهية اي مثبت المواد في كل قضية سواء كانت موجبة او سالبة وان كانت المواد كيفيت
لنسبة الالجابية على ما ذكره الشيخ في الشفاء وقال محمول السالبة يكون مستحقا
عند الايجاب باحد هذه الامور المذكورة انتهى لعل الباحث على الاصطلاح

بما يتبين كما تقرر في موضعه وتلك الكيفيات لا مطلقا بل من حيث انها كيفيات للنسبة الالجابية
المواد تسمى عناصر ايضا قال الشيخ في الشفاء وعلم ان حال المحمول في نفسه عند الموضوع لا التي
بموجب علنا وتصريحنا بفعل ان كيف هو ولا التي يكون في كل نسبة الى الموضوع بل كمال التي
للمحمول عند الموضوع بالنسبة الالجابية من دوام صدق او كذب او لا وداهما تسمى مادة فاما
ان يكون احوال هو ان المحمول يدوم ويجب صدق ايجابه فتسمى مادة الوجوب كحال المحمول
عند الانسان او يدوم ويجب كذبا يوجب تسمى مادة الاتساع كحال كجرحه عند الانسان او لا يجب
لا يدوم احدها وتسمى مادة الامكان بهذه احوال لا يختلف بالايجاب السلبان فحقبة لسالبة
توجد للمحمول بهذه احوال عينها فان محمولها يكون مستحقا عند الايجاب باحد الامور المذكورة وان لم يكن
اوجب ان ياتي كلامه ليعلم ان ليس غرضنا في ان النسبة السلبية لا تكليف بهذه الكيفيات بل لابل غرضنا
ان المواد في الاصطلاح هي الكيفيات للنسبة الالجابية فقط وان كانت النسبة السلبية ايضا
متكيفة بهذه الكيفيات والمواد لا تختلف باختلاف النسبة بالايجاب السلب فان محمول
السالبة يكون مستحقا عند الايجاب باحد هذه الامور وهذه امور ادم المقصود بقوله في احاشية
المنهية اي مثبت المواد في كل قضية سواء كانت موجبة او سالبة وان كانت المواد كيفيت
لنسبة الالجابية على ما ذكره الشيخ في الشفاء وقال محمول السالبة يكون مستحقا
عند الايجاب باحد هذه الامور المذكورة انتهى لعل الباحث على الاصطلاح

من ان المواد في الاصطلاح هي الكيفيات للنسبة الالجابية فقط وان كانت النسبة السلبية ايضا
متكيفة بهذه الكيفيات والمواد لا تختلف باختلاف النسبة بالايجاب السلب فان محمول
السالبة يكون مستحقا عند الايجاب باحد هذه الامور وهذه امور ادم المقصود بقوله في احاشية
المنهية اي مثبت المواد في كل قضية سواء كانت موجبة او سالبة وان كانت المواد كيفيت
لنسبة الالجابية على ما ذكره الشيخ في الشفاء وقال محمول السالبة يكون مستحقا
عند الايجاب باحد هذه الامور المذكورة انتهى لعل الباحث على الاصطلاح

[illegible]

لا بد من كون
 بالضرورة في حالة كون
 بل من هذا الصدد والكتاب قد تم
 ثم اجتمعوا فيه واخذوا من
 هذا الصدد باعتبار الموافقة والكتاب باعتبار عدمها
 ثم نظر فان المادة لا تكون دائمة بل هي عارضة
 في الوجوب والاعتبار لا يمكن ان يكون دائمة
 التي هي بحسب اعتبار الغير فاذا فرض ان المادة لا تكون دائمة
 الوجوب والاعتبار لا يمكن ان يكون دائمة
 فالقول في المادة من ان المادة لا تكون دائمة
 فالقول في المادة من ان المادة لا تكون دائمة

[illegible]

ان يكون وجوده في نفسه اذ جهة حتى يخرج اللوازم بالنظر الى الوجود في نفسه عن بقية الامكان
 كما في وجود الواجب تعالى شأنه ١٢
 دائرة الاحتياج الى الجهة ويصدق قولنا الزوجية موجودة بالوجوب فالملازمة ممنوعة فان
 عرف ان الوجود لمنطقي وان لم يتخير مع الوجوب حكمي في نفس المفهوم لكنه في المنطق
 ليس معتبرا بالنسبة الى الوجود في نفسه فقط وان اردت انه يلزم ان يكون لوازم لما هيته وجبة
 بثبوت لما هيته او لما هيته واجبة اللوازم فظان اللازم ثم لان المح كونهما وجبة الوجود لا اذا
 ثبتت للغير ويكن ان اوجبه كلام صاحب الموقف بان غرضه ان الوجوب والامكان
 لا تسلب اشتغلة في حكمة ما فوق الطبيعية انما هي ماخوذة بحسب لذات فان الوجوب
 عرفهم ما هو واجب بحسب ذاته واشتغلة في المنطق علم ما هو بحسب لذات وبحسب الغير فانه
 كانت في المنطق ايضا ماخوذة بحسب لذات يلزم ان يكون ثبوت اللوازم للملزوم انما هيته انظرا اذا

ط أقول الجواب الحق من هذا المحشى المدقق المولى السديد ٧٢ تذكر في الحاشية المطلوبة
 المطلوبة بقوله المص ١٧١ أنها غررها المرسومة في الصفحة الآتية صلتها إذا عرفت
 هذا نضع عنك حجة الحوالة لأن الجواب الحق من هذا المحشى ليس في هذه الصفحة ٣٢ عينه ٧٢

[illegible]

مع قوله في حقه
أقول عليه الفاضل
الهندى بقوله لا
يخفى أن الضرورة
الاولى هي كون الشيء
متنوعا بالانفكاك
في جميع الازمنة
انما يتبين من كون
الشيء متنوعا بالانفكاك
في الازمنة
الاولى هي كون الشيء
متنوعا بالانفكاك
في الازمنة
الاولى هي كون الشيء
متنوعا بالانفكاك
في الازمنة

التي هي في حقه
أقول عليه الفاضل
الهندى بقوله لا
يخفى أن الضرورة
الاولى هي كون الشيء
متنوعا بالانفكاك
في جميع الازمنة
انما يتبين من كون
الشيء متنوعا بالانفكاك
في الازمنة
الاولى هي كون الشيء
متنوعا بالانفكاك
في الازمنة
الاولى هي كون الشيء
متنوعا بالانفكاك
في الازمنة

مطلقة لعدم التقييد بالادام او غير معين بمعنى عدم اعتبار التقييد لا اعتبار عدم التقييد
منتشرة لعدم اعتبار تقييد الوقت مطلقة لعدم تقييد بالادام تفصيل المقام ان الضرورة
سواء كانت باعتبار الذات وبالنظر الى الغير فتصور على الخاء الاول الضرورة الازلية
وهي احاطة ازل لا وابد والقضية المشتبهة عليها تسمى ضرورية ازلية وهي في الزمانيات
تكون باستمرار الوجود واستيعابه جميع الازمنة الماضية والمستقبلية وتسمى زمانية وفيها
وهي الامور الثابتة المتعالية عن التغير والتجدد تكون لعدم مسبوقة الوجود بالعدم لصرح
في حاء الذي يسمى بالواقع وتسمى ضرورية دهرية او سرية وهي مختصة عند غير الحققة بالهرة
بالواجب سبحانه وتعالى لقوله بالحدوث الدهرى للعالم تقضيه وقضيه وعند غيره من الحكماء
غير مختصة به تعالى بل هي تحققة في المجرى والواقع والثاني الضرورة المطلقة وهي محتملة
ما حلت ذات الموضوع بوجوده والثالث الضرورة الوصفية وهي تصور على الخاء الثالث
الضرورة في زمان الوصف الضرورة بشرط الوصف الفرق بينهما سياتي والضرورة لاجل
ان يكون الوصف على تمامه ثبوت المحمول عليه والرابع الضرورة في وقت معين
وانما اسس الضرورة في وقت ما والسادس الضرورة بشرط محمول هي جارية في كل
ولذلك لم يعبروا بها وحكم فيها بعدم انفكاكها مطلقا اي غير مقيد بشرط او وصف فدامت
لاشتمال على الدوام مطلقة لعدم تقييده او بعدم انفكاك النسبة ما دام الوصف ظرفية

الذي هو في حقه
أقول عليه الفاضل
الهندى بقوله لا
يخفى أن الضرورة
الاولى هي كون الشيء
متنوعا بالانفكاك
في جميع الازمنة
انما يتبين من كون
الشيء متنوعا بالانفكاك
في الازمنة
الاولى هي كون الشيء
متنوعا بالانفكاك
في الازمنة
الاولى هي كون الشيء
متنوعا بالانفكاك
في الازمنة

[illegible][illegible]

عنه قوله الا بهي
 آة ومبارته على ما
 في حواشي شريح
 التسميته هكذا
 وما اورد عليه ابي
 على كون مادام ذات
 الموضوع موجودة
 ظرفا محضاً
 يلزم حينئذ صفة الضرورة
 لازية في الازلية
 لانه لا يصدق لا يصدق
 لافي الموضوع الواجب
 او المنع لانه عالم يجب
 وجوده لم يجب تبلي
 في جميع اوقاته وجوده
 قد فرع بان ثبوت
 الذاتيات للذات
 ضروري في زمان وجوده
 لا بشرط الوجود نحو
 كل انسان حيوان
 بالضرورة فان الزاتي
 متقدم على الذات وجوده
 وعدا انتهى كلامه
 الشهر لفي ١٢ محمد عيسى
 عنه قوله
 فثبت آة اقول
 وبالله التوفيق وبه
 ازمة التحقيق ان يهنا
 امر ان تحقق الزاتي و
 جوده في نفس الامر
 ومن جعله التية ضرورة
 ان الحيوان مثل ماية
 والماية المكنة
 لا بد ان يتحققا و
 جوده في نفس الامر
 جاعل وتعل وجوده في
 ثم تحقق وجوده في
 نفس الامر لا يحتاج الى
 جعل مستانفسي
 جعل الذات وجوده
 جعل الذات وجوده
 الذات في نفس الامر
 بالعرض يجعل الذات اي
 وتيقه للذات اي
 الثبوت الرباطي على
 الفسوت الرباطي
 رسم الفاضل الارباعي
 غير محتاج الى جعل
 لا بالذات ولا بالتبع
 اما الاول فظاهر وجود الذات
 هو بعينه مضمون ثبوت
 الذات لانه
 ثبوت الذات في زمان
 عدم الذات فيكون حادثا
 ولا بد بالتبع كيف ثبتت
 الذات

[illegible]

هذا هو الحق الذي لا يدرك بالحواس ولا يتصور بالخيال ولا يفهم بالقلوب ولا يدرك بالحواس ولا يتصور بالخيال ولا يفهم بالقلوب ولا يدرك بالحواس ولا يتصور بالخيال ولا يفهم بالقلوب

هذا هو الحق الذي لا يدرك بالحواس ولا يتصور بالخيال ولا يفهم بالقلوب ولا يدرك بالحواس ولا يتصور بالخيال ولا يفهم بالقلوب ولا يدرك بالحواس ولا يتصور بالخيال ولا يفهم بالقلوب

تحقق القيد فيلزم ان لا يصدق السالبة لضرورة بدون وجود الموضوع والسالبة البسيطة
وجود الموضوع تلازم لمعدولته وتساويها فلا تكون علم منها هذا خطف ولزم ان لا يصدق لاشي
من لغيره بانسان بالضرورة فيصدق نقيضه جضل انعقاد انسان بالامكان فيجب
هذا الجواب ما اختاره الفاضل للاهورى بان مادام ظرف الثبوت للذي يتضمنه السلب حاصل
السلب السالبة لضرورة واد على الثبوت المقيد بقيد مادام الوجود وما لان ثبوت المحمول
للموضوع في جميع اوقات وجوده ليس محقق بالضرورة وهو يرجع الى ضرورة سلب المقيد
لا الى ضرورة سلب المقيد وح يجوز صدقها الى السالبة لضرورة بانساق الموضوع كما في المثال المذكور
فان ثبوت الانسان للعقاد في جميع اوقات وجوده ليس محقق بالضرورة لعدم تحقق انعقاد
في وقت حتى يمكن ثبوت الانسان له وبانساق المحمول ان كان الموضوع متحققا لما في جميع اوقات
بان لا يتحقق المحمول في وقت من اوقات وجود الموضوع كما في قولنا لاشي من كجر بانسان او جضها
بان لا يتحقق المحمول في بعض اوقات وجود الموضوع وتحقق في بعض اخرى لا لاشي من كجر جضها
بالضرورة فان سلب ثبوت الانساق للقر في جميع اوقات وجوده ضروري ان كان الانساق ثابتا
له في وقت من اوقات وجوده وهو وقت الحمل بالضرورة وفيه يقال في كاشية هذا ما نسخ الى ان يلزم
ان لا ياتي بالامكان فان كل من جضها في بعض اوقات بالامكان فان الممكنة اعم من المطلقة
العامه وبطل قالوا ان السالبة لضرورة لازمة ومطلقة مشا وتيان فان سلب الاعراض من

عنه قوله فان سلب الاخصه
اقول بتراديل
بقوله وببطل
ما قالوا حاصله
ان ان السالبة
الضرورية مطلقة
على ما ذيل عليه
المفاضل الا
هورى ر
شتمل على سلب
الايجاب في
جميع اوقات
وجود الموضوع
والسالبة الضرورية
اللازمة على سلب
الايجاب في جميع
اوقات الازلي
والاخر
الاول اعم من
الثاني فليكن
يكون اخص من
سلب الايجاب
الثاني لما تقر
في حصصه ان
نقيضا للاعم
والاخص مطلقا
يكونان بالعكس
فيكون السالبة
الضرورية المطلقة
اخص من السالبة
الضرورية
اللازمة فيبطل
ما قال الجماير
ان السالبة الضرورية
اللازمة والسالبة
الضرورية المطلقة
متساويتان وبنو
ما ادعينا لزومه
نقدري في عده
القدرى عقوله

هذا هو الحق الذي لا يدرك بالحواس ولا يتصور بالخيال ولا يفهم بالقلوب ولا يدرك بالحواس ولا يتصور بالخيال ولا يفهم بالقلوب ولا يدرك بالحواس ولا يتصور بالخيال ولا يفهم بالقلوب

سلب لاخص قال في الحاشية والتوضيح انهم قالوا ان الموجبة لضرورية مطلقة اعم مطلقا من الموجبة
 الضرورية الازلية واما البتة فمتساويان لانه اذا صدق السلب ادام الذات صدق السلب
 اذ لا وابدان صدق الايجاب يستلزم وجود الذات وقد فرض عدمه بما عكس نظيره واذا عرفت
 ذلك فقول المحيي عرفت بان قولنا لا شئ من القمر منخسف بالضرورة سالبة ضرورية صادقة
 فان قال ان السالبة الازلية لا تصدق في هذا المثال بناء على ان السلب ليس اذليا لثبوت
 كل قمر منخسف بالامكان لاذي فذلك يناه في ما عليه الجمهور من مساواتهما وان لم يصدق
 ويصرف في معناها مثل التصرف في معنى السالبة لضرورية مطلقة فيصدق في المثال المذكور ان
 لثبوت اذلا وابدان اسلوب بالضرورة فنقول على هذا التقدير ان السالبة المساواة فان الثبوت ما دام
 الذات اعم مطلقا من الثبوت اذلا وابدان فليس له ما يحيل ان يكون النسبة بينهما بعكس فان سلب
 الاعم اخص من سلب الاخص واما اذا كان النظم قيدا للسلب لا لزما ذلك لا يخفى على المتقن
 انتهى تيمنا انه لما كان النسبة بين السلبين العموم وخصوص مطلقا بعكس ثبوتها يلزم ان يكون النسبة
 بين ضرورتها بين السلبين اعم لكان ضرورة الخاصة تلزم ضرورة العام ونيكس كما لا يخفى
 وبالحكمة يلزم مفاسد غير عديدة لا يخفى على المتدرب قال في الحاشية بيان باحث بعكس
 ونجملها كما يظهر بالتأمل منها انه يلزم ان لا تنعكس السالبة الضرورية كنفسها ولا الى الملائمة
 فانه لا يصدق في المثال المذكور قولنا لا شئ من القمر منخسف بقمر بالضرورة او وادام

عنه قوله وتبين
 قاله الفاضل ثم
 واراد على الثبوت
 الاذلي الابدوي
 اي الثبوت الازلي
 الذي ليس
 بضروري اني
 اقول بذا وهو
 بين والمصواب
 في تفصيله
 ان يقال اي سلب
 الثبوت الذي
 هو اذلي وابدوي
 ضروري ولازم
 بين الفرق بين
 هذا وبين مقتضى
 السيد الآخر
 ومما اثير لان
 السلب من كيفية
 بالكميات على
 ملحقه الفاضل
 الا وهو
 وعلى تفسير ذلك
 الفاضل يكون
 الكيفية لا
 بما في السلب
 فالحاصل
 النقص
 كعدمه
 البعد في مورد
 ما اقول الصواب
 ان يقال فانه
 حتى صدق ان
 البتة في
 جميع الاوقات
 مستحب الخوف
 صدق ضرورة
 السلب وقت
 غير معين ووجه
 نظيره انما هو
 كذا قال الفاضل
 المسمى
 في غيره

ان بعض السلبات
 لا يصدق في المثال المذكور قولنا لا شئ من القمر منخسف بقمر بالضرورة او وادام
 وهو لا يخفى في هذا الصواب لان ذلك لا يصدق في المثال المذكور قولنا لا شئ من القمر منخسف بقمر بالضرورة او وادام
 لان بعض السلبات
 لا يصدق في المثال المذكور قولنا لا شئ من القمر منخسف بقمر بالضرورة او وادام
 وهو لا يخفى في هذا الصواب لان ذلك لا يصدق في المثال المذكور قولنا لا شئ من القمر منخسف بقمر بالضرورة او وادام

المبني على الانعكاس على كون الممكنة نقضاً للضرورة وقاية ما يحجب
ان الوجود الماخوف في تعريف الضرورية علم من المحقق والمقدر فيصدق قولنا لاشئ من العقار
بانسان فان حصل تعريف الضرورية ما يحكم فيها الضرورة النسبية في جميع الازمنة التي يقدر لها
موجودة فيها والا انسان مسلوب عن العقار في زمان قير رفيه وجوده وتكون السالبة علم من
الموجبة لانه يكفي في صدق السالبة بهذا المعنى الوجود والمقدور لابد في الموجبة من الوجود لمحقق فيه
ما فيه لعل وجهه ان قيد الوجود معتبر في الموجبة لضرورة ايضاً فاما كان الوجود علم من المحقق والمقدر
لا يكون السالبة لضرورة البسيطة علم من الموجبة المقيدة بالضرورة كما لا يخفى قال اكثرنا في
شرح الشمسية ان هذه السالبة لتقييدها بقيد الوجود ليست علم من الموجبة وقوله سالبة علم من الموجبة
مخصوص بما اذا لم يمنع مانع من صدق السالبة بدون وجود الموضوع وعلل هذا غاية العذر
في هذا المقام لكن لتعميم في الوجود من المحقق والمقدر لا ازم عليهم تيقن والالم ليصدق قولنا لاشئ
من العقار بانسان بالضرورة بل يصدق نقضه وهو قولنا بعض العقار نهان بالامكان كما عرفت
للم لا ان يلزم وتصرف في معنى الامكان ايضاً ويقع هو ضرورة كجانب المخالف مقيد بقيد الوجود
بعض العقار نهان بالامكان صادق لان السالبة المقيدة بالوجود ليس ضرورية في ضرورة السالبة
في الوجود وليس كعرفت قال شارح المطالع في علم الاشكال ان قيد الوجود معتبر في مفهوم السالبة
وذلك صدقها لان الاتصاف الوصف العنوي للموضوع معتبر في مفهومها دون صدقها بخلاف الموجبة

في سبيل القواعد المبينة على هذا الانعكاس وعلى كون الممكنة نقضاً للضرورة وقاية ما يحجب
ان الوجود الماخوف في تعريف الضرورية علم من المحقق والمقدر فيصدق قولنا لاشئ من العقار
بانسان فان حصل تعريف الضرورية ما يحكم فيها الضرورة النسبية في جميع الازمنة التي يقدر لها
موجودة فيها والا انسان مسلوب عن العقار في زمان قير رفيه وجوده وتكون السالبة علم من
الموجبة لانه يكفي في صدق السالبة بهذا المعنى الوجود والمقدور لابد في الموجبة من الوجود لمحقق فيه
ما فيه لعل وجهه ان قيد الوجود معتبر في الموجبة لضرورة ايضاً فاما كان الوجود علم من المحقق والمقدر
لا يكون السالبة لضرورة البسيطة علم من الموجبة المقيدة بالضرورة كما لا يخفى قال اكثرنا في
شرح الشمسية ان هذه السالبة لتقييدها بقيد الوجود ليست علم من الموجبة وقوله سالبة علم من الموجبة
مخصوص بما اذا لم يمنع مانع من صدق السالبة بدون وجود الموضوع وعلل هذا غاية العذر
في هذا المقام لكن لتعميم في الوجود من المحقق والمقدر لا ازم عليهم تيقن والالم ليصدق قولنا لاشئ
من العقار بانسان بالضرورة بل يصدق نقضه وهو قولنا بعض العقار نهان بالامكان كما عرفت
للم لا ان يلزم وتصرف في معنى الامكان ايضاً ويقع هو ضرورة كجانب المخالف مقيد بقيد الوجود
بعض العقار نهان بالامكان صادق لان السالبة المقيدة بالوجود ليس ضرورية في ضرورة السالبة
في الوجود وليس كعرفت قال شارح المطالع في علم الاشكال ان قيد الوجود معتبر في مفهوم السالبة
وذلك صدقها لان الاتصاف الوصف العنوي للموضوع معتبر في مفهومها دون صدقها بخلاف الموجبة

كون هذا المعنى مخالفاً لما عليه الجمهور من عدم كونه منقولاً عن الفاضل الا جوري
الامكان بان يقال ان معنى الامكان سلباً بالانقضاء في تعريفه
الامكان بان يقال ان معنى الامكان سلباً بالانقضاء في تعريفه
الامكان بان يقال ان معنى الامكان سلباً بالانقضاء في تعريفه

[illegible]

[illegible]

اشتد لما على الحكم وانما هي قضية بالقوة القريبة للفعل باعتبار اشتغالها على الموضوع ومحمول
 والنسبة وعدة هـ من القضايا كعدم الخيليات منها مع ان الحكم فيها للفعل انتهى بمحصلة ولا يخفى
 ان هذه الكلام محليين الاول ان يكون مراده من حكم الازعان ان يكون غرضه ان النسبة يلحق الوقوع
 وان تحققت في الملكة بتوكيف كيفية الامكان لكن قد لا يخلق الازعان بتلك النسبة فلا تكون
 قضية بناء على المشهور من ان غير اللز عن نسبت قضية فلا تكون موجبة لان الموجبة ما يكون اجته
 فيه جهة للقضية اي النسبة المدعوى لا يكون اجته فيه جهة للنسبة مطلقا وهذا في القضية التي جتها
 الامتناع اظهر وانما في ان يكون المراد من حكم الوقوع واللا وقوع من النسبة التي سلم اشتغال الملكة
 عليها النسبة التقيدية بناء على رأي المتأخرين من القول بالنسبتين في القضية ولما كان
 الاول فاحشا كما فيا له فحقا لمصنف سابقا من ان القضية على احتمال الصدق
 والكدب مبنا على النسبة الاحكامية لا الازعان حكمه على الثاني ودفعه فاقا للفاصل بفتا زاني
 بقوله وذلك خطأ والارضى ان الامكان كيفية للنسبة وال النسبة لشئوت حاصله ان قولنا
 كل ج ب بالامكان مفهومه ان ب ثابت كج مع انتفاء الضرورة عن كجانب الخالف له ولا
 معنى للقضية الا ان يحكم فيها بان المحمول صادق على الموضوع وثابت فهو مشتمل على حكم النسبة
 بمعنى الوقوع الذي هو جزو اخر للقضية سواء كان فيها نسبة اخرى فلا ذلك النسبة حصل لولها
 لثبوت الوقوع مطلقا نعم من ان يكون على نزع لفعلية او القوة وان كان المتبادر في عرف

عنه قوله وما جاء في حقه من
أقول هذا خلاصة كلام
مشارح المطالع قد
لخصه الفاضل الألبوري
وليس كلامه بلفظه
وفي هذا التخصيص نظر
أدبهم منه أن الحكمة
مستفادة على الموضوع
والجمل بالفضل كما
قاله الفاضل الألبوري
وتبعه المشارح
مع أن صحيح كلامنا
رجح للمطالع كما نقلناه
سابقاً في ص ١٠٢
في حاشيته معلومة
يدل على أنه لا موضوع
ولا جمل فيها بالفضل
بل بالحق فاصل
غاية التأمل ١٢
بسمه العبد المذنب
قوله فلا يتعين له
أقول كلمة قد
للتعقيل الجمل عن
التعقيل كما في قوله
ثم قدرى تعقيل
ووجهك في السماء
والقصد السحب
الكل بمعنى أن شيئاً من
الأمكنات ليست
قطعة بالفعل فافهم
١٢ هو الفضل الوبى
مع قوله حاصله آه
ما قول هذا هو المخرج
في كلام مشارح المطالع
أيضاً حيث قال وجوابه
أننا لا نسلم أن الإيجاب
يستدعي التبعوت
بالفعل بل المراد بالوجه
ما فيها النسبة بالتبعوت
أعم من أن تكون
بالفعل أو بالقوة آه
ولذا قال الفاضل
الألبوري وهو يوجب
هذا المحقق المتعارف
أنه بعد الاطلاع على ما ذكره
المشارح للمطالع كيف عرفت
قد عرفت من قوله

في ذلك
 الاكلون متعلقا بغير
 قوله ما هذا ثم اذنا والى ما في قوله
 مع ان في غير حيث قال وفيه نظر لان قوله في كل
 شئ على كل ولا يلحقه الا كماله وهو ملامح
 الطهارة مع ان انيوت ولا يثبت لاسيما الفقيه الا ان
 بلن وصفه في منها كنية زائدة على ما في النص
 او انما في كل منها كنية زائدة على ما في النص
 من قوله انما انما في كل منها كنية زائدة على ما في النص
 بالمران وانما في كل منها كنية زائدة على ما في النص
 للنص وكما في كل منها كنية زائدة على ما في النص
 فان كان انما في كل منها كنية زائدة على ما في النص
 فانما في كل منها كنية زائدة على ما في النص
 فانما في كل منها كنية زائدة على ما في النص

[illegible][illegible]

عامة سائر الناس في عطفة عامة موجبه من اجل
النسبة الاجابية عين المكان النسبة الاجابية وكذا عطفة
العامة مكانها مع كس النسبة في العطفة العامة فكلما
او دلفظ الاختارة ليشيها امر ١٢ ابتداء على كل واحد
ولما كان الانصاف في العطفة يكون تغنيية العطفة الاولى
المتبادرة في العطفة كقول تغنيية العطفة الاولى
المتبادرة في العطفة كقول تغنيية العطفة الاولى
المتبادرة في العطفة كقول تغنيية العطفة الاولى

عن الوصف ثبوتا محققا كما في الخارجية او مقدر كما في الحقيقية وكذا في المطلقة يحكم بالثبوت
في نفس الامر محققا او مقدر فالشرط تسلسل المطلقة الخارجية الخارجية والحقيقية الحقيقية
والضرورية المطلقة خط الساطع ليس نظاما في الشرطية العامة بشرط الوصف فانه
يصدق بالضرورة في مادة الضرورة الذاتية في ما يكون الوصف بعنوان من الاوصاف لمفاهيم
كقولنا كل كاتبات نساء بالضرورة ولا يصدق بالضرورة بشرط الوصف فان الكتابة ليس محل
في ثبوت الانسان له الا ان يقال قوله على وجه يتعلق بهذه الاوصاف والاداء ان حصل لا حصل مطلقا
اي الحكم من المطلق ومن وجه وشرطية الخاصة خص الحكم كات على وجه على تقدير الشرطية
العامة المقبولة في ضمن الشرطية الخاصة بمعنى مادام الوصف وان اخذت بشرط الوصف
فيكون بنينا وبين الوقتية والمنشئة عموم ونصوص من وجه فانه قد يحقق الضرورة بشرط الوصف
في المثال المشهور ولا يتحقق الضرورة في وقت معين او وقت ما فان الوصف نفسه ليس
بضروري في وقت من الاوقات فالشرطية بالطريق الاولى فتدبر وتذكر ما قد سلف لما فرغنا
من بحث تحليلات شرع في بحث الشرطيات فقال فصل الشرطية ان حكم فيها ثبوت اي يتحقق نسبة
على تقدير اخرى لزوما او اتفاقا او اطلاقا اعم من ان يكون لازما او اتفاقا او متصلا لازمية
او اتفاقية او مطلقة نشر على ترتيب اللف ان حكم فيها ثبوت النسبتيين صدقا وكذا باسما بان
لا تجمع في الصدق لان الكذب وصدقا فقطاي لغير عدم المناقاة في الكذب يحكم به او كذا بانفقط

بأنه لا يثبت ثبوت محققا كما في الخارجية او مقدر كما في الحقيقية وكذا في المطلقة يحكم بالثبوت
في نفس الامر محققا او مقدر فالشرط تسلسل المطلقة الخارجية الخارجية والحقيقية الحقيقية
والضرورية المطلقة خط الساطع ليس نظاما في الشرطية العامة بشرط الوصف فانه
يصدق بالضرورة في مادة الضرورة الذاتية في ما يكون الوصف بعنوان من الاوصاف لمفاهيم
كقولنا كل كاتبات نساء بالضرورة ولا يصدق بالضرورة بشرط الوصف فان الكتابة ليس محل
في ثبوت الانسان له الا ان يقال قوله على وجه يتعلق بهذه الاوصاف والاداء ان حصل لا حصل مطلقا
اي الحكم من المطلق ومن وجه وشرطية الخاصة خص الحكم كات على وجه على تقدير الشرطية
العامة المقبولة في ضمن الشرطية الخاصة بمعنى مادام الوصف وان اخذت بشرط الوصف
فيكون بنينا وبين الوقتية والمنشئة عموم ونصوص من وجه فانه قد يحقق الضرورة بشرط الوصف
في المثال المشهور ولا يتحقق الضرورة في وقت معين او وقت ما فان الوصف نفسه ليس
بضروري في وقت من الاوقات فالشرطية بالطريق الاولى فتدبر وتذكر ما قد سلف لما فرغنا
من بحث تحليلات شرع في بحث الشرطيات فقال فصل الشرطية ان حكم فيها ثبوت اي يتحقق نسبة
على تقدير اخرى لزوما او اتفاقا او اطلاقا اعم من ان يكون لازما او اتفاقا او متصلا لازمية
او اتفاقية او مطلقة نشر على ترتيب اللف ان حكم فيها ثبوت النسبتيين صدقا وكذا باسما بان
لا تجمع في الصدق لان الكذب وصدقا فقطاي لغير عدم المناقاة في الكذب يحكم به او كذا بانفقط

بأنه لا يثبت ثبوت محققا كما في الخارجية او مقدر كما في الحقيقية وكذا في المطلقة يحكم بالثبوت
في نفس الامر محققا او مقدر فالشرط تسلسل المطلقة الخارجية الخارجية والحقيقية الحقيقية
والضرورية المطلقة خط الساطع ليس نظاما في الشرطية العامة بشرط الوصف فانه
يصدق بالضرورة في مادة الضرورة الذاتية في ما يكون الوصف بعنوان من الاوصاف لمفاهيم
كقولنا كل كاتبات نساء بالضرورة ولا يصدق بالضرورة بشرط الوصف فان الكتابة ليس محل
في ثبوت الانسان له الا ان يقال قوله على وجه يتعلق بهذه الاوصاف والاداء ان حصل لا حصل مطلقا
اي الحكم من المطلق ومن وجه وشرطية الخاصة خص الحكم كات على وجه على تقدير الشرطية
العامة المقبولة في ضمن الشرطية الخاصة بمعنى مادام الوصف وان اخذت بشرط الوصف
فيكون بنينا وبين الوقتية والمنشئة عموم ونصوص من وجه فانه قد يحقق الضرورة بشرط الوصف
في المثال المشهور ولا يتحقق الضرورة في وقت معين او وقت ما فان الوصف نفسه ليس
بضروري في وقت من الاوقات فالشرطية بالطريق الاولى فتدبر وتذكر ما قد سلف لما فرغنا
من بحث تحليلات شرع في بحث الشرطيات فقال فصل الشرطية ان حكم فيها ثبوت اي يتحقق نسبة
على تقدير اخرى لزوما او اتفاقا او اطلاقا اعم من ان يكون لازما او اتفاقا او متصلا لازمية
او اتفاقية او مطلقة نشر على ترتيب اللف ان حكم فيها ثبوت النسبتيين صدقا وكذا باسما بان
لا تجمع في الصدق لان الكذب وصدقا فقطاي لغير عدم المناقاة في الكذب يحكم به او كذا بانفقط

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

فلا تخرج من الدنيا حتى
تستأجر من الله ما هو
قائلين بربادته أو جوبى الوجب حتى تترك
المتقين بالظلمة فتحرقهم فاما إذا كان
الواجب موجودا في نفسه أو كون عليه ولو لم يوجد وجوبه بالضرورة فلا يخرج
المتقين بالظلمة حتى يمتدحوا كون عليه ولو لم يوجد وجوبه بالضرورة فلا يخرج
كون الواجب موجودا في نفسه أو كون عليه ولو لم يوجد وجوبه بالضرورة فلا يخرج
يجوز على ذلك أن يكون وجوبه في نفسه بالثبات وجوبه في الزمان من علة واحدة
يجوز على ذلك أن يكون وجوبه في نفسه بالثبات وجوبه في الزمان من علة واحدة
يكون الواجب موجودا في نفسه أو كون عليه ولو لم يوجد وجوبه بالضرورة فلا يخرج
عليك أن متى ما كان في الدنيا فإما أن يستأجر من الله ما هو
المتقين بالظلمة حتى يمتدحوا كون عليه ولو لم يوجد وجوبه بالضرورة فلا يخرج
عليك أن متى ما كان في الدنيا فإما أن يستأجر من الله ما هو
الوجود وعدم العلم ثابتا في نفسه فلا يستأجر من الله ما هو
فقط بشارته إلى ما هو موجود في نفسه فلا يستأجر من الله ما هو
في نفسه فلا يستأجر من الله ما هو
منه لا وجود له في نفسه فلا يستأجر من الله ما هو
بالعلم والوجود في نفسه فلا يستأجر من الله ما هو
الحسب في ذاته في نفسه فلا يستأجر من الله ما هو
المعصية فلا يستأجر من الله ما هو
العدم في نفسه فلا يستأجر من الله ما هو
المستلزم فلا يستأجر من الله ما هو
سلك في ذاته فلا يستأجر من الله ما هو
الواجب في نفسه فلا يستأجر من الله ما هو

ويتبين في محله ان وجوده اى الوجوب غير مطلق فليس الوجود وعدمه تلازم بلا عليه لكونها
 ضرورياً والاشتداد الى العلة من خصائص لا مكان وانكار التلازم بينهما مكاررة
 صريحة فلا يمكن ان يقال لا سلم ان بينهما تلازماً بل مجرد مصاحبة اتفاقية فته برو قد يقال
 ان المحقق كما ينبغي من المصداق ان عدمه لا يضاف الا الى الوجود خاصة والعدم مالم يعتبر له
 نحو من الثبوت لا يضاف اليه لعدم قدم الواجب ان كان في قوة السلب البسيط
 فسلم امتناعه لذاته لكنه لا يضاف اليه لعدم حتى يكون عدمه نقضاً له ضرورياً وان اعتبر له
 ثبوت حتى يكون في قوة السالبة لمحمول فلا سلم امتناعه لذاته لانه ليس نقضاً للوجود فلا يكون
 نقضه الذي هو عدمه ضرورياً ولا ينفي سخافته فانه مع قطع النظر عن صحة التحقيق وفساده
 عدم البسيط اعم مطلقاً من عدم الثابت في مكان الخاص يستلزم مكان العام وتمتع
 العام يستلزم تمتع جميع خصوصياته فالقول بالتمتع اسلب البسيط مع القول بالمكان انما
 في الوجوب تعالى كما ترى وقد يفهم ان الوجود الانشائي نابع على الوجوب معلول له وكذا مفهوم
 عدمه لعدم التلازم ليس الا بين المضمونين وبذلك كما ترى فانهم حققوا ان مطابق محل الوجود
 في الواجب والى تعالى ومطابق الحكم عليه هو نفس ذاته بذاته من غير ملاحظة حيثية غير ذاتية
 وهو بنفسه هو المحكي عنه بالوجود من غير قيام وجود او قبضاً منه بصدق الوجود لم يكن
 ذات متقرة الا يجعل الجاعل وكانت الذات المتقرة هي مطابق الحكم بالوجود فكانت

[illegible]

[illegible]

منه ولا ان يكون
فلا يجوز استلزام الصدق من كونه
المطلوب منها لان العلاقة الذاتية بين شي
ومنه من كونهات لا بد من وجودها
الا فكل ما يقال فيها كونه موهوم
ولذلك في اي في شئ من اقسامها
فيما لا يردده ميرزا جان في كتابه
المطهر على الاستلزام الشئ الثاني
فكل في جواب ان استلزام السلبية
من استلزام كونه صدق الفعل السلبية
التي دلل عليها ميرزا استلزام صدق
على ان تكون السالبة المطلقة
مع ان يكون الصدق من كونه
صدق السالبة المطلقة
صدق السالبة المطلقة
صدق السالبة المطلقة

نوم صحة الانفكاك ومنه بينهما وهو اجتماع التناقضين في حين حال فكذلك على استلزام مع المناقاة
يرجع الى لزوميتين صوبتين تالي احداهما نقيض تالي الاخرى وكيفية لا يسلب المناقاة منها حال
الا يرد انه ان ارد ان المناقاة تجوز الانفكاك لنفس الامر بمعنى ان يكون احدهما متحققا
نفس الامر ولا يكون الاخر متحققا فيم كيف ويجوز ان يكون كلاهما متحققا في نفس الامر وان ارد
بمعنى لو تحقق احدهما لم يتحقق الاخر فسلم لكن لا استحالة ممنوعة فان المناقاة تستدعي صدق قولنا
لو تحقق احدهما لم يتحقق الاخر والملازمة تستدعي صدق قولنا لو تحقق احدهما تحقق الاخر فنعنيان
لم تتنا قضا فان نقيض الملازمة سلبها لا ملازمة اخرى فيمكن صدقهما في نفس الامر ان يكون
المقدم لجمال استلزام النقيضين في اقل من صدق المنفصلة بين شيان سواء كانت حقيقة او لغة
اخلاوا وجميع استلزام صدق السالبة المتصلة بينهما وكذا صدق الاتصال يستلزم صدق السالبة المنفصلة
فانخصم لا يسلب مطلقا بل موزي لا موزي المنفصلة في نفس الامر فان قيل هذا المبرر المشهور فيمن قلت
ليست حجة على خصم فانه مودود وعنده او مودول والحق احق بالاتباع فانك قد عرفت ان استلزام
واللزم لا يحتاج الا الى علاقة ذاتية بين نفس المفهوم واللازم وهي علاقة استحالة الانفكاك
بالنظر الى ذات المفهوم ولا استبعاد في ان يكون شئ في الحال بالنظر الى نفس اتم مستدعي النقيض
اوضده بلا واسطة كاستلزام اجتماع النقيضين لارتقاء عما او بواسطة استلزام الملازمة مستدعي تحصيل
تقديره في الحال نقيض في كل شئ اوضده كوجوده ليقدر الالاتنا هي فانه لازم ولا يمكن ان يطبق هو

منه ولا ان يكون
فلا يجوز استلزام الصدق من كونه
المطلوب منها لان العلاقة الذاتية بين شي
ومنه من كونهات لا بد من وجودها
الا فكل ما يقال فيها كونه موهوم
ولذلك في اي في شئ من اقسامها
فيما لا يردده ميرزا جان في كتابه
المطهر على الاستلزام الشئ الثاني
فكل في جواب ان استلزام السلبية
من استلزام كونه صدق الفعل السلبية
التي دلل عليها ميرزا استلزام صدق
على ان تكون السالبة المطلقة
مع ان يكون الصدق من كونه
صدق السالبة المطلقة
صدق السالبة المطلقة
صدق السالبة المطلقة

منه ولا ان يكون
فلا يجوز استلزام الصدق من كونه
المطلوب منها لان العلاقة الذاتية بين شي
ومنه من كونهات لا بد من وجودها
الا فكل ما يقال فيها كونه موهوم
ولذلك في اي في شئ من اقسامها
فيما لا يردده ميرزا جان في كتابه
المطهر على الاستلزام الشئ الثاني
فكل في جواب ان استلزام السلبية
من استلزام كونه صدق الفعل السلبية
التي دلل عليها ميرزا استلزام صدق
على ان تكون السالبة المطلقة
مع ان يكون الصدق من كونه
صدق السالبة المطلقة
صدق السالبة المطلقة
صدق السالبة المطلقة

فلا تتركوا العلم الا اذا علمتم ان الله قد اراد ان يهلككم
فلا تتركوا العلم الا اذا علمتم ان الله قد اراد ان يهلككم

[illegible]

الانسان على ما هو عليه من كماله وعلوه
على المخلوقين من حيث كونهما

الانسان على ما هو عليه من كماله وعلوه
على المخلوقين من حيث كونهما
الانسان على ما هو عليه من كماله وعلوه
على المخلوقين من حيث كونهما

فيكون اللزوم بالنسبة الى المقدم وحده جزئيا وبالنسبة الى المجموع كليا كما هو مشروح في
شرح المطالع فلي هنا في ما يكون المقدم مستقلا في الاقتصاء يصدق اللزوم كليا فان اخذ على
اى وضع ومناقاة الوضع للتالى اوله ورسا لاقصاوم لزوم التالى لنفسه طبيعة المقدم من حيث
هى هى كيف ان المناقاة بين مجموع الوضع والمقدم وبين التالى لا بين نفس المقدم والتالى
والملزوم انما هو نفس المقدم لا المجموع فلعل هذا لا يرد انما هو على الترتيل واجيب بان المراد
لم يحصل لنا الجزم بصدقهما فان لا إمكان لا يفيده الوجود بطلان تغيره على بان يبقا لهما الاجتماع
م يحصل لنا الجزم بصدق كليهما فان استلزم الحال للغيرتين مع عناه لهما تجوزى لا الجزم على
بل وبعد ذلك احدى ما قد عرفت ان علاقة اللزوم الكلى بين الامر من سواء كانا مالمين او غيرهما
قد يكون عليهما فطر لا يجزم لعقل مجرد تصور ظرفي للملازمة وكذا علاقة العنادا قول في طبيعة
بالممكنات في نفسها فان الاوضاع المحالة في نفسها وان كانت ممكنة الاجتماع
مع المقدم يجب ان لا يجزم لعقل باللزوم على تقدير تحقق المقدم معها ايضا فان لعقل
حاكم في عالم الواقع كما سبق الرابع الاتفاقية قد اعتبر فيها صدق الطرفين وقد يكتفى
فيها بصدق التالى فقط فيجوز تركيها من مقدم محال تال صادق فان الصادق
في نفس الامر باق على فرض كل محال صرح به الرئيس علمه وان كان معنى الاتصال مطلقا لكان
الاول حقا لكان التالى حقا لكن اذا كان الاول يلزم للتالى فلا بعد في انتقائها

الانسان على ما هو عليه من كماله وعلوه
على المخلوقين من حيث كونهما
الانسان على ما هو عليه من كماله وعلوه
على المخلوقين من حيث كونهما
الانسان على ما هو عليه من كماله وعلوه
على المخلوقين من حيث كونهما

الانسان على ما هو عليه من كماله وعلوه
على المخلوقين من حيث كونهما
الانسان على ما هو عليه من كماله وعلوه
على المخلوقين من حيث كونهما
الانسان على ما هو عليه من كماله وعلوه
على المخلوقين من حيث كونهما

1742

[illegible]

من فوق اثنين عليه شارح المطلب لان الانفصال نسبة واحدة ونسبة الواحدة لا تتصور
الا بين اثنين فلما ان حكمة تعد وتعدد الموضوع او المحمول لك الشرطية تكن تعد
احدا فيها فان النسبة بين الامور المتشعبة لا تكون الا متشعبة لا واحدة هذه الامثلة
عند التحقيق منفصلات متعددة او منفصلة واحدة مركبة من حكمة ومنفصلة هذا حقيقة
شارح المطلب وتبعه المحقق لتفتازاني وبطلان افعال الاصل للاهورى ان فيه مصادرة
لان ان اربا وكل نسبة واحدة انفصالية او غير بافصول النزاع لان العلم بموقوف على العلم
بان النسبة الانفصالية لا تكون الا بين اثنين فتيوقف الدليل على المدعى في الاطلاق
وهو ظاهر في نوع ما يرفع به لزومها في الكبرى الاولى وهو الفرق بالاجمال في تفصيل
وساقي فاقال في الحاشية فيه اشارة الى ان هذا الدفع انما يتم لو اعترض لزوم لمصادرة
واما لو قصر على منع كلية الكبرى بان يقال انها نظرية لا بد لها من دليل فلا يتم بل لا بد
من التمسك بدليل او دعوى بداهة انتفى فالحقيقة لا تتركب الا من قضية وقضية
او مساوية اى مساوية لنقيض لان احدهما ان كان نقيض الآخر فهو لازم او الا
ان يكون كل منهما مساويا لنقيض الآخر فان كل واحد منهما يستلزم نقيض الآخر لا يتبع
ونقيض كل استلزام عن الآخر لا يتبع كل جزا مساويا لنقيض الآخر وقد يتوهم
نقص المثال المشهور وهو قولنا العدد انا زوج او فردا ان الفرد يعنى اللانزوج مثل الواحد

[illegible]

أخص من السالبة البسيطة وهي قولنا العدد ليس زوج ويدفع بان الانفصال الحقيقي ليس الا
 في ثبوت الزوج والفرد للعدد الموجود والسالبة البسيطة عند وجود الموضوع متلازمة للعدد
 فيكون كل من ثبوت الزوج والفرد مساويا للسلب الاخر ومانعة اجمع منها اي من نقيضه وبرا
 اخص من نقيضها فان تحقق كل من الجزأين يستلزم رفع الآخر لا متناع اجمع ولا يلزم رفع
 كل تحقق الآخر عدم امتناع اخلو فيكون كل اخص من رفع الآخر ومانعة اخلو منها وتمامها عدم
 من نقيضها هذا لان رفع كل يستلزم تحقق الآخر لا متناع اخلو ولا يستلزم تحقق كل رفع الآخر
 لعدم امتناع تحققها معا اساسا من من من ادعى للزوم الجزئي بين كل من شيئين متحققين فلا
 يصدق السالبة للزومية بل الموجبة الحقيقية بل الاقناعات الكلمات قال في الحاشية باربع
 صفة للثلاث المذكورة اما عدم صدق السالبة الكلية للزومية على تقدير اللزوم الجزئي بين من
 قطا هو اعدم صدق الموجبة الكلية الحقيقية فلا بد اذ كان بين امرين لزوم لم يكن بينهما مناسفا
 على جميع التقادير وكذا لم يكن بينهما اتفاق محض كلية وانت لو تدبرت لمبحث الثاني من
 وتذكرت ما فيه علمت ان ههنا يرد ما يرد ولكن الآخر سهل انتهى الا يرد الذي يظهر من تذكر
 لمبحث الثاني من التهمة هو ان اللزوم بين شيئين لا ينافي الانفصال بينهما فان حصل
 ذلك جج الى لزوميتين تلي احدهما ينافي تالي الاخرى والمقدم الملح جاو ان يستلزم اثنتين
 وسهولة الامر لان لا يحسم مادة الاشكال كما هو ظاهر ويزعم ان عليه على اللزوم الجزئي بين

أخص من السالبة البسيطة وهي قولنا العدد ليس زوج ويدفع بان الانفصال الحقيقي ليس الا
 في ثبوت الزوج والفرد للعدد الموجود والسالبة البسيطة عند وجود الموضوع متلازمة للعدد
 فيكون كل من ثبوت الزوج والفرد مساويا للسلب الاخر ومانعة اجمع منها اي من نقيضه وبرا
 اخص من نقيضها فان تحقق كل من الجزأين يستلزم رفع الآخر لا متناع اجمع ولا يلزم رفع
 كل تحقق الآخر عدم امتناع اخلو فيكون كل اخص من رفع الآخر ومانعة اخلو منها وتمامها عدم
 من نقيضها هذا لان رفع كل يستلزم تحقق الآخر لا متناع اخلو ولا يستلزم تحقق كل رفع الآخر
 لعدم امتناع تحققها معا اساسا من من من ادعى للزوم الجزئي بين كل من شيئين متحققين فلا
 يصدق السالبة للزومية بل الموجبة الحقيقية بل الاقناعات الكلمات قال في الحاشية باربع
 صفة للثلاث المذكورة اما عدم صدق السالبة الكلية للزومية على تقدير اللزوم الجزئي بين من
 قطا هو اعدم صدق الموجبة الكلية الحقيقية فلا بد اذ كان بين امرين لزوم لم يكن بينهما مناسفا
 على جميع التقادير وكذا لم يكن بينهما اتفاق محض كلية وانت لو تدبرت لمبحث الثاني من
 وتذكرت ما فيه علمت ان ههنا يرد ما يرد ولكن الآخر سهل انتهى الا يرد الذي يظهر من تذكر
 لمبحث الثاني من التهمة هو ان اللزوم بين شيئين لا ينافي الانفصال بينهما فان حصل
 ذلك جج الى لزوميتين تلي احدهما ينافي تالي الاخرى والمقدم الملح جاو ان يستلزم اثنتين
 وسهولة الامر لان لا يحسم مادة الاشكال كما هو ظاهر ويزعم ان عليه على اللزوم الجزئي بين

الاشكال لان غاية ما يلزم من عدم الاتفاق في على تقدير
 كون التمام مفارقة لا اذ كان على خلاف ذلك ان
 اللزوم ينافي الانفصال مطلقا سواء كان الزوم على
 فيهما من اتفاقا والكلية تزداد ما ينافيها
 حال

الزوم هو تحقق الخلق بالزوم

الزوم هو تحقق الخلق بالزوم

الزوم هو تحقق الخلق بالزوم

الزوم هو تحقق الخلق بالزوم

الزوم هو تحقق الخلق بالزوم

الزوم هو تحقق الخلق بالزوم

الزوم هو تحقق الخلق بالزوم

الزوم هو تحقق الخلق بالزوم

الزوم هو تحقق الخلق بالزوم

كل امرين بالشكل الثالث هو كمال تحقق مجموع الامرين تحقق احدهما وكما تحقق المجموع تحقق الآخر فنتج قد يكون اذا تحقق احدهما تحقق الآخر بل لا اول لعل الصغرى بان يقدح بكونه
اذا تحقق احدهما تحقق المجموع وكما تحقق مجموع تحقق الآخر فنتج ايجبة مطلوبة قال الفاضل
اللام هو روى لا خفاء ان الصغرى على هذا التقدير راتفاقية لعدم لعلاقة فاللازم لنتيجة الاتفاقية
انتهى فعل مراده ان البرهان بالشكل الاول من اول الامر بدون ملاحظة ان الصغرى على كمالها
الكلية اي هي صغرى الثالث لا يمكن ان يتاتي فان للنص مجالا لمنع في صغرة في اول النظر
لعدم ظهور الزوم من جانب الكل للجزء ولذا اخذ شراح المطالع وليد السند نظام القياس
على هاية الشكل الثالث فلما يرد ما قيل لم يحفظ هذا الفاعل ان عكس الزومية لزومية وان الثالث
يرتد الى الاول لعكس صغره فقام لتقصي عنه بعض المحققين وهو شراح المطالع بان المجموع انما يستلزم
الجزء لو كان لكل من الاجزاء دخل في الاقضاء ضرورة ان لكل من الاجزاء دخل في تحقق المجموع
فبالاولى ان يكون له دخل في مقتضاه وتأثيره ومن لم يبين ان الجزء الاخر لا دخل له فيه بل
يجري مجرى كحشوفان الانسان والا انسان مثلا لا يستلزم الانسان ولا الانسان
وفيهم ان الزوم لا يقتضيه الاقضاء والتأثير فانه ليس ضروريا ان يكون الزوم مقتضيا
ومؤثرا في اللام فضلا عن ان يكون له الاجزاء مقتضاه فيه فانه عبارة عن اقتناع
الانفكاك فارتباط الامر من هذه النمط كات فيه والقول القبيح ان الزوم اجزئي

الزوم هو تحقق الخلق بالزوم

الزوم هو تحقق الخلق بالزوم

الزوم هو تحقق الخلق بالزوم

الزوم هو تحقق الخلق بالزوم

[illegible][illegible]

101

[illegible][illegible][illegible][illegible]

سید قزوینی و سید کزیری
نقد و سبب از سید کزیری

بإبادة السليبة الرضوع اذا
 قوت السليبة السليبة السليبة
 هو الوجه السليبة السليبة
 فيكون السليبة

اللسان الجاهل اذا كان رفا لوجود السبب في نفسه
اي في ذاته

الانسان المدين كجوان سمير
لغمره وكالحسن

الحل ذكره نفيساً قال فتكرهوا

وَقَدْ رَأَيْتَكَ فِيهِ
كُلَّ شَيْءٍ لَيْسَ لِي فِيهِ
الْمَقْدُونِ نَفْسًا

هذا على تقدير اخذ الوجوه لغيره فليس السلب السالبة لها التقييد لموجبه لساكنه الموضوع او المحمول
لا السالبة المحصلة فتفكر وتكر وليعلم ان الشك كذا اكل ليس مختصا بالايجاب السلب في
القضايا بل هما جاريان في المفردات كما في القضايا وتصوير اكل ان السلب اكان سلبا
مفردا او سلبا ابطيا له اعتباران اعتبارا له سلب محض ورفع لما هو سلب واعتبارا له تقررا وتحققا
في نفسه لغيره ولكل اعتبار التقييد فان الاعتبار الاول يستحق لورود السلب لا يتصور ايراد الرفع
عليه حتى يكون سلب السلب فيضاله ولذا يفسرون التناقض باختلاف بالايجاب السلب
ففتيضة المسلوب فقط والاعتبار الثاني يستحق لورود السلب وتصوير ايراد السلب عليه سلبا
في حقيقة بل يخفى سلب تقرر السلب وتحققه اصدقه وما يجري مجراه فهو تقييد للسلب بهذا الاعتبار
ولسلب ليس تقيضه فانما في قوة الايجاب لايجابا لا يناقض الايجاب اعلم ان عدم صحة
إضافة السلب إلى السلب البسيط بما هو سلب بسيط ورفع محض ليس مبرها عليه وليس في الا دعوى
الضرورة كما وقع من المحقق الدواني لعل خصم لا يقبله فانه لا يستبعد كل استبعاد ان يتصور
السلب المحض كما لاحظته تفرقه بتحقيقه ديور وعليه السلب قال المحقق الدواني في حاشية الجريدة
ان النسبة السلبية ما هي نسبة رابطة والرابطة بما هي رابطة لا يمكن ايراد السلب الباطي عليها الا ابتداء
منفوض ما يرد السلب الباطي على النسبة الايجابية فانها الفير رابطة فلعل الفتوى على ان كل مفهوم
باتي اعتبارا كذا إضافة ليس المطلق اليه فلا مضايقة في ان يكون لشئ واحد كالسلب تقيضان

[illegible][illegible]

لا يمكن ايراد السلب الخواص
لأنها غير مستقلة لا يخلع
من غير تبادل

۱۵۰
 لکھنؤ کے قریب ایک گاؤں میں ایک شخص نے ایک کتاب لکھی تھی جس کا نام "The Book of the Dead" تھا۔ اس کتاب میں اس شخص نے اپنے اپنے بارے میں لکھا تھا۔ اس کتاب کو اس شخص نے اپنے اپنے بارے میں لکھا تھا۔ اس کتاب کو اس شخص نے اپنے اپنے بارے میں لکھا تھا۔

[illegible]

قلت ما خبره هو الاتحاد في العنوان لا اتحاد خصوصية الذات وتختلف إقتضات
المتناقضتان إذا كانتا موجبتين جهة الرفع كيفية كيفية أخرى يعني النقيض
الصريح للموجبة رفع النسبة الموجبة بجهة وهو قد يكون كيفية أخرى كالامكان فإنه سلب ضرورة
وقد يكون مساوًا للجهة الأخرى كما ان رفع الدوام مساوٍ لفعلية الجانب المخالف فلا يكون
مساوًا لرفع النسبة موجهاً بجهة الأصل بل هذا الرفع قد يكون خاصاً كما ان ضرورة السلب خاص
من سلب ضرورة الإيجاب واما سلب شخص من سلبه ام الإيجاب قد يكون عمماً كما ان إطلاق
الرفع عم من رفع الإطلاق الإيجابي اما ان سلب كان الإيجاب فلا بد من تناسل
في الموجبات من اختلاف جهة ومن ثبوت أي التناقض بين المطلقتين الوقتيتين وهي التي حكم
فيها بفعلية النسبة في وقت معين تحديداً بأنها كاشخصية قال صاحب الكشف المشافهة كالكلية
نقيضها الجزئية بحسب الأوقات المطلقة العامة كالمهمة محمولة على بعض الأوقات المطلقة الوقتية
كالشخصية فلما ان الثبوت لشخص معين ياقض السلب لك الثبوت في وقت معين السلب في
ذلك الوقت فثبت التناقض مع اتحاد الجهة فقد علط فان الثبوت في وقت معين يجوز رفعه
برفع الوقت فرغ الثبوت المقيد بالإطلاق الوقتي عم من رفع المقيد به فان الرفع المقيد به
لا يمكن صدقه الا بتحقيق الوقت بخلاف رفع الثبوت المقيد فانه يجوز تحققه برقع المقيد وهو
الوقت ايضاً فلا بد من الاختلاف في الجهة فالنقيض للضرورة المنسوبة للعامة وللدلالة المطلقة

[illegible]

فان سلب الضرورة من احد الجانبين هو الامكان العام للجانب الآخر وسلب الدوام من
جانب يساوق فعلية الطرف المقابل له وهي عم من المطلقة المنتشرة المحكوم فيها
بالفعلية في وقت ما قد يتوهم من كلام بعضهم في بيان نقيض الدائمة ان المراد بالمطلقة
في قولهم نقيض الدائمة المطلقة المنتشرة في فقه الصانع بان المطلقة التي هي نقيض الدائمة عم
من المطلقة المنتشرة فانها لا تصدق الا فيما يكون للموضوع وقت واما في المتحاليات
عن الاوقات كالمجرات او نفس الوقت فكلما يصح في المطلقة العامة وقد مر منه من
الكلام لتعلق هذه المقام فتذكر والمشرطة العامة كحينية المكنة المحكوم فيها بسلب ضرورة
بالوصفية والعرفية العامة كحينية المطلقة المحكوم فيها بالفعلية الوصفية فان نسبة المشرطة
الى كحينية المكنة كنسبة الضرورية الى المكنة ونسبة العرفية الى كحينية المطلقة كنسبة الدائمة
الى المطلقة العامة قال شاح المطالع هذا انما يصح لو كانت المشرطة هي الضرورة مادام
الوصف واما لو كانت بشرط الوصف فلا اجتماعا على الكذب في مادة ضرورة لا يكون
لوصف الموضوع دخل فيها فلا يصدق كل كاتب حيوان بالضرورة بشرط كونه كاتباً ولا
ليس بعض الكاتب حيوان بالامكان حين هو كاتب حتى لقائل ان يقول كما ان المشرطة
معنيين لك الحينية المكنة اي معنيين الاول سلب الضرورة التي هي بشرط الوصف الثاني
سلب الضرورة التي مادام الوصف وكل منهما نقيض للضرورة لمقابلته لو ما قال لقائل الماهول

فان سلب الضرورة من احد الجانبين هو الامكان العام للجانب الآخر وسلب الدوام من
جانب يساوق فعلية الطرف المقابل له وهي عم من المطلقة المنتشرة المحكوم فيها
بالفعلية في وقت ما قد يتوهم من كلام بعضهم في بيان نقيض الدائمة ان المراد بالمطلقة
في قولهم نقيض الدائمة المطلقة المنتشرة في فقه الصانع بان المطلقة التي هي نقيض الدائمة عم
من المطلقة المنتشرة فانها لا تصدق الا فيما يكون للموضوع وقت واما في المتحاليات
عن الاوقات كالمجرات او نفس الوقت فكلما يصح في المطلقة العامة وقد مر منه من
الكلام لتعلق هذه المقام فتذكر والمشرطة العامة كحينية المكنة المحكوم فيها بسلب ضرورة
بالوصفية والعرفية العامة كحينية المطلقة المحكوم فيها بالفعلية الوصفية فان نسبة المشرطة
الى كحينية المكنة كنسبة الضرورية الى المكنة ونسبة العرفية الى كحينية المطلقة كنسبة الدائمة
الى المطلقة العامة قال شاح المطالع هذا انما يصح لو كانت المشرطة هي الضرورة مادام
الوصف واما لو كانت بشرط الوصف فلا اجتماعا على الكذب في مادة ضرورة لا يكون
لوصف الموضوع دخل فيها فلا يصدق كل كاتب حيوان بالضرورة بشرط كونه كاتباً ولا
ليس بعض الكاتب حيوان بالامكان حين هو كاتب حتى لقائل ان يقول كما ان المشرطة
معنيين لك الحينية المكنة اي معنيين الاول سلب الضرورة التي هي بشرط الوصف الثاني
سلب الضرورة التي مادام الوصف وكل منهما نقيض للضرورة لمقابلته لو ما قال لقائل الماهول

فان سلب الضرورة من احد الجانبين هو الامكان العام للجانب الآخر وسلب الدوام من
جانب يساوق فعلية الطرف المقابل له وهي عم من المطلقة المنتشرة المحكوم فيها
بالفعلية في وقت ما قد يتوهم من كلام بعضهم في بيان نقيض الدائمة ان المراد بالمطلقة
في قولهم نقيض الدائمة المطلقة المنتشرة في فقه الصانع بان المطلقة التي هي نقيض الدائمة عم
من المطلقة المنتشرة فانها لا تصدق الا فيما يكون للموضوع وقت واما في المتحاليات
عن الاوقات كالمجرات او نفس الوقت فكلما يصح في المطلقة العامة وقد مر منه من
الكلام لتعلق هذه المقام فتذكر والمشرطة العامة كحينية المكنة المحكوم فيها بسلب ضرورة
بالوصفية والعرفية العامة كحينية المطلقة المحكوم فيها بالفعلية الوصفية فان نسبة المشرطة
الى كحينية المكنة كنسبة الضرورية الى المكنة ونسبة العرفية الى كحينية المطلقة كنسبة الدائمة
الى المطلقة العامة قال شاح المطالع هذا انما يصح لو كانت المشرطة هي الضرورة مادام
الوصف واما لو كانت بشرط الوصف فلا اجتماعا على الكذب في مادة ضرورة لا يكون
لوصف الموضوع دخل فيها فلا يصدق كل كاتب حيوان بالضرورة بشرط كونه كاتباً ولا
ليس بعض الكاتب حيوان بالامكان حين هو كاتب حتى لقائل ان يقول كما ان المشرطة
معنيين لك الحينية المكنة اي معنيين الاول سلب الضرورة التي هي بشرط الوصف الثاني
سلب الضرورة التي مادام الوصف وكل منهما نقيض للضرورة لمقابلته لو ما قال لقائل الماهول

[illegible]

ان سلب الضرورة بشرط الوصف لا يناقض الضرورة بشرط الوصف اما اذا اعتبر شرط الوصف
قيده للسلب فلا يمتنع كونان لا يكون الضرورة ولا سلبها كليهما بشرط الوصف بان
لا يكون للوصف دخل فيها نحو كل انسان كاتب وادام انسانا وليس كل انسان كاتبا مادام
انسانا مادام اذا عبرت قيد للضرورة فسلب الضرورة الكائنة بشرط الوصف يجوز ان يكون
في غير اوقات الوصف لان السلب غير مقيد بشرط الوصف مثلا ضرورة تحريك الاصابع التي
بشرط الكتابة مسلوقة في غير اوقات الكتابة فيصدق كل كاتب بتحريك الاصابع مادام كاتب
وليس كل كاتب بتحريك الاصابع مادام كاتبا فعمل انتهى فحجب جدا فان صدق سلب الضرورة
بشرط الوصف في الواقع يستلزم ان لا يكون الواقع مصداقا لهذه الضرورة كيف هذا السلب
رفع لما بعينها ولا يكون الواقع مصداقا للمرفع ورفع هذا المرفع بعينه والام تحقيق لتناقض
وان روعيت وحدة الشرط وغيرهما من الوجدات فلا يصدق كحقيقة الممكنة بمعنى الاول الابان
لا يتحقق ضرورة بشرط الوصف صلا في نفس الامر فاعمل والوقعية المطلقة الممكنة الوقتية المحكوم
فيها بسلب الضرورة الوقتية والمنشئة اطلاقا لممكنة الدائمة المحكوم فيها بسلب الضرورة
المنشئة والبيان ظاهر كذا قالوا وذلك كما علم اذا كان لظرف في سوابق هذه الموجبات
ظافا للمرفع لا للرفع فان كحقيقة الممكنة السالبة لقولنا لا شيء من الكتاب سببا كن الاصابع
بالامكان حين هو كاتب ان كان الظرف فيها قيد للرفع كان معناها ممكن بالامكان

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

هذه النسبة ثبت له الشئ فخره وهو صادق وعلى التقدير الثاني يكون الحال ان المحمول في هذا
 القول قضية مشتقة على النسبة وهي المركبة من بعض المستكن في كان ومفهوم الاشاب النسبة له لولا
 هو في قولنا لا يتبع كان مثلا يرد في ان المحمول نسبة هي انما هي المحمول قضية ^{الاشاب}
 عليها بلفظة كان ويكون هذه القضية في العكس موضوعا ويكون المعنى ان بعض من هو معنون
 بهذه القضية شخ لا يذهب عليك ان هذا الدرع ليس شئ ما على التقدير الثاني فطال ان
 الكلام في هذه القضية التي جعلت محمولا كما لكلام في القضية الاولى وكذا على الاول فانه ظاهر ان النسبة
 باهي نسبة غير مستقلة الاتصال للمحمول فلا تجعل محمولا الا بالباطل مستقلة عنه والمحاظ الاستحالة
 ولا حظها بتبع الملاحظة الطرفين من جهة القضية البتة ومحمولها ليس الاشاب فقط وهذه القضية
 هي مورد النقص فالحق في الجواب ان حفظ الرابطة الزمانية بعينه ليس بل لازم في العكس لبعض
 الاشاب يكون شيئا وقولنا بعض النوع انسان كاذب لصدق لاشئ من الانسان بنوع وهو
 ينحس الى ما يناقضه دفع نقض رد على عكس الموجبة الجزئية وحاصل لدفع ان الاصل هو قولنا
 بعض النوع انسان كاذب يحمل المتعارف ونسبه عليه بان قولنا لاشئ من الانسان بنوع صادق
 البتة وهو يعكس الى قولنا لاشئ من النوع بانسان فيلزم ان يكون صادقا ايضا وهو نقيض
 للاصل المفروض ^{من الامور} البتة ان المتعبر في محال المتعارف صدق مفهوم المحمول اعلى الموضوع نفسه
 اولى باصدق عليه الموضوع لا ان يكون الموضوع او افراده نفس مفهومه حاصله ان اعتبر في
 المتعارف ان يكون الموضوع فردا حقيقيا للمحمول وما هو فرد حقيقي للموضوع فردا حقيقيا للمحمول ان يكون
 من الافراد ^{فان}

[illegible][illegible]

وهو متعلق بالافعال كسواء كان زائداً أو ناقصاً
الافعال ضرورة متعلقة بالافعال كسواء كان زائداً أو ناقصاً
الافعال ضرورة متعلقة بالافعال كسواء كان زائداً أو ناقصاً

لا يكون ضرورة متعلقة بالافعال كسواء كان زائداً أو ناقصاً
لا يكون ضرورة متعلقة بالافعال كسواء كان زائداً أو ناقصاً
لا يكون ضرورة متعلقة بالافعال كسواء كان زائداً أو ناقصاً

لا يكون ضرورة متعلقة بالافعال كسواء كان زائداً أو ناقصاً
لا يكون ضرورة متعلقة بالافعال كسواء كان زائداً أو ناقصاً
لا يكون ضرورة متعلقة بالافعال كسواء كان زائداً أو ناقصاً

الحكم مركب يد بالامكان والظاهر ان المشهور بيني على ما هو في بادى الراى والافعال لتحقيق
لا بد لانحصار المركوبية في الفرس ودوام سلبها عن الحكم من علة واحدة فبالنظر الى ملك العلة
بتحقق الضرورة ايضا ولا يصدق بعض الحكم مركب يد بالامكان فان الكلام في الضرورة
بالمعنى الاعم وان قطع النظر عن ان الكلام في المعنى الاعم وخصص الضرورة بالضرورة الذاتية
يرد عليه اوردده لم يقوله ويرد عليه انه يلزم انفكاك لهوام عن ضرورة في الكليات قالوا
في بيان التزام بين الدوام والضرورة بالمعنى الاخص في الكليات انه مستحيل من اجل
ان يدوم المحمول لجميع افراد الموضوع بحيث لا ينفك عن شئ منها صلا ولا يكون طباع الموضوع
قتضا وشوة له ولا يجرى مثل هذا في الجزئيات اذ كثيرا ما يدوم حكم مجزئى ولا يقتضيه ذاته وفيه
ضعف فظهر من ههنا اختلاف في انعكاس الممكنتين لموصيتين فمن يقول بان انعكاس الضرورية
يقول بان انعكاسها كلى كنعكسها فان تقيض المتساويين متساويان وتقيض طريقين
في بيان انعكاس الممكنتين على تقدير انعكاس السالبة لضرورة كنعكسها بان يقال كخاصة
كل ج ب بالامكان صدق بعض ج ب بالامكان الا يصدق تقيضه هو لاشئ من ج ب
بالضرورة ونعكس لاشئ من ج ب بالضرورة وهو ينافى الاصل من لا خلاف ان في محاشية اهل يقول
بانعكاسها وان كان يقول غناه فلا يقول بانعكاسها كذا لم يصدق الممكنة لم يصدق تقيضه فيلزم
عدم الانعكاس مطلقا انتهى ولكن ان تفرغ انعكاس الممكنتين على نتائج الممكنة في صغرى الاول والثالث فاما

وجود الدوام بدون الضرورة في الفرس ودوام سلبها عن الحكم من علة واحدة فبالنظر الى ملك العلة
بتحقق الضرورة ايضا ولا يصدق بعض الحكم مركب يد بالامكان فان الكلام في الضرورة
بالمعنى الاعم وان قطع النظر عن ان الكلام في المعنى الاعم وخصص الضرورة بالضرورة الذاتية
يرد عليه اوردده لم يقوله ويرد عليه انه يلزم انفكاك لهوام عن ضرورة في الكليات قالوا
في بيان التزام بين الدوام والضرورة بالمعنى الاخص في الكليات انه مستحيل من اجل
ان يدوم المحمول لجميع افراد الموضوع بحيث لا ينفك عن شئ منها صلا ولا يكون طباع الموضوع
قتضا وشوة له ولا يجرى مثل هذا في الجزئيات اذ كثيرا ما يدوم حكم مجزئى ولا يقتضيه ذاته وفيه
ضعف فظهر من ههنا اختلاف في انعكاس الممكنتين لموصيتين فمن يقول بان انعكاس الضرورية
يقول بان انعكاسها كلى كنعكسها فان تقيض المتساويين متساويان وتقيض طريقين
في بيان انعكاس الممكنتين على تقدير انعكاس السالبة لضرورة كنعكسها بان يقال كخاصة
كل ج ب بالامكان صدق بعض ج ب بالامكان الا يصدق تقيضه هو لاشئ من ج ب
بالضرورة ونعكس لاشئ من ج ب بالضرورة وهو ينافى الاصل من لا خلاف ان في محاشية اهل يقول
بانعكاسها وان كان يقول غناه فلا يقول بانعكاسها كذا لم يصدق الممكنة لم يصدق تقيضه فيلزم
عدم الانعكاس مطلقا انتهى ولكن ان تفرغ انعكاس الممكنتين على نتائج الممكنة في صغرى الاول والثالث فاما

الافعال ضرورة متعلقة بالافعال كسواء كان زائداً أو ناقصاً
الافعال ضرورة متعلقة بالافعال كسواء كان زائداً أو ناقصاً
الافعال ضرورة متعلقة بالافعال كسواء كان زائداً أو ناقصاً

[illegible][illegible][illegible]

ما بانسان واما في محس قولنا انشئ من الانسان كيمياء فانق ذى عشرة ارجل واما ما ذكرنا في استنباه حل محمد المصطفى
الانسان في غير ما هو متفق الوصف الخواص ما هو ليس بفرق
فوقنا انشئ من كيمياء الانسان ذى عشرة ارجل
الانسان في غير ما هو متفق الوصف الخواص ما هو ليس بفرق
فوقنا انشئ من كيمياء الانسان ذى عشرة ارجل
الانسان في غير ما هو متفق الوصف الخواص ما هو ليس بفرق
فوقنا انشئ من كيمياء الانسان ذى عشرة ارجل

قال السيد في شرح الموقف ان إمكان الشيء اذا كان مستلزما لازلا لم يكن هو في ذاته مانعا من قبول الوجود في شيء من اجزاء الازل فيكون عدم منعه منه استمرارا في جميع تلك الاجزاء فاذا نظر الى ذاته من حيث هو لم يمنع من تصافه بالوجود في شيء منها بل جاز تصافه في كل منها لا بل فقط بل معا ايضا وجواز تصافه به في كل منها معا هو إمكان تصافه بالوجود مستمر في جميع اجزاء الازل بالنظر الى ذاته فاذلية الامكان مستلزما لامكان الازلية وتلزام إمكان الازلية لازلية الامكان نظا فترسيمها لازم وورد بان قوله في شيء من اجزاء الازل في قوله لم يكن هو في ذاته مانعا من قبول الوجود ان كان متعلقا بقوله مانعا من كنهه بعينه اذلية الامكان ان كان متعلقا بالوجود فهو الازلية

قال السيد في شرح الموقف ان إمكان الشيء اذا كان مستلزما لازلا لم يكن هو في ذاته مانعا من قبول الوجود في شيء من اجزاء الازل فيكون عدم منعه منه استمرارا في جميع تلك الاجزاء فاذا نظر الى ذاته من حيث هو لم يمنع من تصافه بالوجود في شيء منها بل جاز تصافه في كل منها لا بل فقط بل معا ايضا وجواز تصافه به في كل منها معا هو إمكان تصافه بالوجود مستمر في جميع اجزاء الازل بالنظر الى ذاته فاذلية الامكان مستلزما لامكان الازلية وتلزام إمكان الازلية لازلية الامكان نظا فترسيمها لازم وورد بان قوله في شيء من اجزاء الازل في قوله لم يكن هو في ذاته مانعا من قبول الوجود ان كان متعلقا بقوله مانعا من كنهه بعينه اذلية الامكان ان كان متعلقا بالوجود فهو الازلية

في قوله لم يكن هو في ذاته مانعا من قبول الوجود ان كان متعلقا بقوله مانعا من كنهه بعينه اذلية الامكان ان كان متعلقا بالوجود فهو الازلية

في قوله لم يكن هو في ذاته مانعا من قبول الوجود ان كان متعلقا بقوله مانعا من كنهه بعينه اذلية الامكان ان كان متعلقا بالوجود فهو الازلية

الزوم انما ثبت بان ثبت المطلقة اذ ثبت
في كونه القضاة انفس في مادة من المواد لا ثبت المطلقة اذ ثبت
الاطلاق كاللزام ان ثبت المطلقة اذ ثبت
القضاة اي ان ثبت المطلقة اذ ثبت
التاثير في ان ثبت المطلقة اذ ثبت
من ان ثبت المطلقة اذ ثبت
لا اذ ثبت المطلقة اذ ثبت
ليكن من ان ثبت المطلقة اذ ثبت
ان ثبت المطلقة اذ ثبت
في البولي ان ثبت المطلقة اذ ثبت
يعلم ان ثبت المطلقة اذ ثبت

قوله وانما ثبت بان ثبت المطلقة اذ ثبت
الزوم انما ثبت بان ثبت المطلقة اذ ثبت
في كونه القضاة انفس في مادة من المواد لا ثبت المطلقة اذ ثبت
الاطلاق كاللزام ان ثبت المطلقة اذ ثبت
القضاة اي ان ثبت المطلقة اذ ثبت
التاثير في ان ثبت المطلقة اذ ثبت
من ان ثبت المطلقة اذ ثبت
لا اذ ثبت المطلقة اذ ثبت
ليكن من ان ثبت المطلقة اذ ثبت
ان ثبت المطلقة اذ ثبت
في البولي ان ثبت المطلقة اذ ثبت
يعلم ان ثبت المطلقة اذ ثبت

وطريقة اثبات التخلّف في مادة من المواد والدرامتان ^{تخلّف} ^{في البولي} حينية مطلقة اما الدلتان
فلان مفهوما ثبتت المحمول في جميع اوقات ما هو موصوف بالموضوع في الجملة فيجتمع وصف
الموضوع والمحمول في بعض اوقات ذات الموضوع وبعض اوقات ذات الموضوع بعض اوقات
المحمول فاصدق عليه المحمول يصدق عليه وصف الموضوع في بعض اوقات وصف المحمول او بالعبارة
فلان مفهوما ثبتت وصف المحمول في جميع اوقات وصف الموضوع فها يجتمعان في وقتا المحمول
فتثبت الموضوع لما ثبت له المحمول في اوقات المحمول وقد تيسر ان يوجوه المذكورة والبيان ظاهر
على قياس ما سبق وانما حينية لا دائمة اما حينية فلان لازم العام منها وهو بشرطه العامة
والعرفية العامة لازم الخاص اما اللازم فلهذا لازم ان يكون المحمول بحكم الجزاء الاول
من اطلاق تفرض لا دائما في الاصل ^{فصل} ^{في البولي} في نقض الطرفين مع بقاء
أصدق وكيف هذا عند القدماء وعند المتأخرين جعل نقض الثاني في الاول تأنيها مع
مخالفة الكيف ومحافظة الصدق لمعتبر في العلوم هو الاول فانه اقرب الى اليقين من حكم الموجبات
هنا اي في عكس النقيض حكم السوالبني المستقيم فنقض الموجبة الكليّة موجبة كليّة ولا تنقض الموجبة
الجزئية بهذا العكس بالعكس اي حكم السوالب ههنا ما هو حكم الموجبات في المستوى فالتاليّة
كانت اوجزئية تنقض الى سالبية جزئية بهذا العكس وكذا احكام الموجبات والبيان البيان اي
البيان في عكس النقيض بالبيان في المستوى ^{فصل} ^{في البولي} في نقض الطرفين مع بقاء

قوله وانما ثبت بان ثبت المطلقة اذ ثبت
الزوم انما ثبت بان ثبت المطلقة اذ ثبت
في كونه القضاة انفس في مادة من المواد لا ثبت المطلقة اذ ثبت
الاطلاق كاللزام ان ثبت المطلقة اذ ثبت
القضاة اي ان ثبت المطلقة اذ ثبت
التاثير في ان ثبت المطلقة اذ ثبت
من ان ثبت المطلقة اذ ثبت
لا اذ ثبت المطلقة اذ ثبت
ليكن من ان ثبت المطلقة اذ ثبت
ان ثبت المطلقة اذ ثبت
في البولي ان ثبت المطلقة اذ ثبت
يعلم ان ثبت المطلقة اذ ثبت

[illegible][illegible][illegible]

والشخص ذاته على
ما به فلا يحتاج ولا يحتاج اليه حتى يلزم
الامكان في علمه انتباهه **قال** وقد
شرح التلويحات وفيه على ما في
الوجود باعتبار عقله ومعلومه وجوب
ان يكون امورا بسيطة يمكن كل منها
شيئا او متنازلا بنفس حقيقة من يجز
سما في بيان بسيطان قضيتان كل
في ذلك لفراد في حقيقة من يجز
واجب الوجود في حقيقة من يجز
متعددة لا لنفسه ولا لغيره ولا لغيره

متعددة لا لنفسه ولا لغيره ولا لغيره
بما يتصل بالذاتيات فانما يتصل بالذاتيات
في اتصالها بالذاتيات وانما يتصل بالذاتيات
الاسماء بانها لا تكون مصادرة لغيرها
واحد فلا بد ان يكون مصادرة لغيرها
متعددة فلا بد ان يكون مصادرة لغيرها
المفهوم منها فان الانسان لا يتصور
الاشياء بعينها في نفسه بل يتصورها
الاجسام في نفسه بل يتصورها في نفسه
الافعال في نفسه بل يتصورها في نفسه

الافعال في نفسه بل يتصورها في نفسه
الاشياء بعينها في نفسه بل يتصورها في نفسه
الاجسام في نفسه بل يتصورها في نفسه
الافعال في نفسه بل يتصورها في نفسه
الاشياء بعينها في نفسه بل يتصورها في نفسه
الاجسام في نفسه بل يتصورها في نفسه
الافعال في نفسه بل يتصورها في نفسه
الاشياء بعينها في نفسه بل يتصورها في نفسه

الاشياء بعينها في نفسه بل يتصورها في نفسه
الاجسام في نفسه بل يتصورها في نفسه
الافعال في نفسه بل يتصورها في نفسه
الاشياء بعينها في نفسه بل يتصورها في نفسه
الاجسام في نفسه بل يتصورها في نفسه
الافعال في نفسه بل يتصورها في نفسه
الاشياء بعينها في نفسه بل يتصورها في نفسه
الاجسام في نفسه بل يتصورها في نفسه

الاجسام في نفسه بل يتصورها في نفسه
الافعال في نفسه بل يتصورها في نفسه
الاشياء بعينها في نفسه بل يتصورها في نفسه
الاجسام في نفسه بل يتصورها في نفسه
الافعال في نفسه بل يتصورها في نفسه
الاشياء بعينها في نفسه بل يتصورها في نفسه
الاجسام في نفسه بل يتصورها في نفسه
الافعال في نفسه بل يتصورها في نفسه

والوجود دون العلم بالذاتيات
الافعال في نفسه بل يتصورها في نفسه
الاشياء بعينها في نفسه بل يتصورها في نفسه
الاجسام في نفسه بل يتصورها في نفسه
الافعال في نفسه بل يتصورها في نفسه
الاشياء بعينها في نفسه بل يتصورها في نفسه
الاجسام في نفسه بل يتصورها في نفسه
الافعال في نفسه بل يتصورها في نفسه
الاشياء بعينها في نفسه بل يتصورها في نفسه

الاشياء بعينها في نفسه بل يتصورها في نفسه
الاجسام في نفسه بل يتصورها في نفسه
الافعال في نفسه بل يتصورها في نفسه
الاشياء بعينها في نفسه بل يتصورها في نفسه
الاجسام في نفسه بل يتصورها في نفسه
الافعال في نفسه بل يتصورها في نفسه
الاشياء بعينها في نفسه بل يتصورها في نفسه
الاجسام في نفسه بل يتصورها في نفسه

الاجسام في نفسه بل يتصورها في نفسه
الافعال في نفسه بل يتصورها في نفسه
الاشياء بعينها في نفسه بل يتصورها في نفسه
الاجسام في نفسه بل يتصورها في نفسه
الافعال في نفسه بل يتصورها في نفسه
الاشياء بعينها في نفسه بل يتصورها في نفسه
الاجسام في نفسه بل يتصورها في نفسه
الافعال في نفسه بل يتصورها في نفسه

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

النتيجة المذكورة في الاقتران في الاصل والا فاقتراني فان تركب لا قتراني من احمليات الصفرية
فصلت في الاقتران في اقسام خمسة لان ان تركب من شرطيتين فاما من متصلتين او منفصلتين
او متصلة او منفصلة وان تركب من حمليه وشرطية فاما من حمليه متصلة او حمليه منفصلة وموضوع
المطلوب يسمى صغرا لانه في الغالب يكون خصم هو قائل افراد فيكون صغرا هو فيه الصغرى لانها
ذات الا صغرو مجموعها كبر لانه في الاغلب يكون اكثر افراد فيكون كبر ما هو فيه الكبرى لانها
ذات الا كبر والتكرار الا وسط لتوسطه بين طرفي المطلوب القضية التي جعلت جزء قياس مقدرته
لتقه ما على المطر وطر فاحد الانما طرفا نسبتها واقتران الصغرى بالكبرى قرينة وضربا ومباينة
الا وسط الى طرفي المطلوب شكلا ووجه التسمية ظاهر فالالا وسط اما محمول الصغرى وموضوع الكبرى
وهو الاول لانه على نظم طبعي لا انتقال لذهن فيه من الاصغر الى الاوسط ومنه الى الاكبر
هو انتقال طبعي يتلقاه اوسع السليم بالقبول يكون بين الاتساج اذا الكبرى في ذلة على ثبوت حكم
بجميع افراد الاوسط ومنها الاصغر فثبت حكم الا صغرى بثبوتها لا يحتاج الى فكر وروية ومجموعها
فالتاني هو اقرب بين الاول في كونه طبعيا ولذا وضع في المرتبة الثانية حتى ادعى بعضهم ان بين
او موضوعها فالتالث فانه انجده من الاول والنسبة الى الثاني في لذا وضع في المرتبة الثالثة او كس
الاول فالرابع وهو نتاج الصغرى الاول في المقدمتين انجده حتى سقطه الشيخان الشنخ في المقادير
والشيخ ابو علي بن سينا عن الاعتبار وبعضهم عن تقسيمه وكل شكل يرتد الى الاخر بعكس اتجاهه

وذلك في النتيجة المذكورة في الاقتران في الاصل والا فاقتراني فان تركب لا قتراني من احمليات الصفرية
فصلت في الاقتران في اقسام خمسة لان ان تركب من شرطيتين فاما من متصلتين او منفصلتين
او متصلة او منفصلة وان تركب من حمليه وشرطية فاما من حمليه متصلة او حمليه منفصلة وموضوع
المطلوب يسمى صغرا لانه في الغالب يكون خصم هو قائل افراد فيكون صغرا هو فيه الصغرى لانها
ذات الا صغرو مجموعها كبر لانه في الاغلب يكون اكثر افراد فيكون كبر ما هو فيه الكبرى لانها
ذات الا كبر والتكرار الا وسط لتوسطه بين طرفي المطلوب القضية التي جعلت جزء قياس مقدرته
لتقه ما على المطر وطر فاحد الانما طرفا نسبتها واقتران الصغرى بالكبرى قرينة وضربا ومباينة
الا وسط الى طرفي المطلوب شكلا ووجه التسمية ظاهر فالالا وسط اما محمول الصغرى وموضوع الكبرى
وهو الاول لانه على نظم طبعي لا انتقال لذهن فيه من الاصغر الى الاوسط ومنه الى الاكبر
هو انتقال طبعي يتلقاه اوسع السليم بالقبول يكون بين الاتساج اذا الكبرى في ذلة على ثبوت حكم
بجميع افراد الاوسط ومنها الاصغر فثبت حكم الا صغرى بثبوتها لا يحتاج الى فكر وروية ومجموعها
فالتاني هو اقرب بين الاول في كونه طبعيا ولذا وضع في المرتبة الثانية حتى ادعى بعضهم ان بين
او موضوعها فالتالث فانه انجده من الاول والنسبة الى الثاني في لذا وضع في المرتبة الثالثة او كس
الاول فالرابع وهو نتاج الصغرى الاول في المقدمتين انجده حتى سقطه الشيخان الشنخ في المقادير
والشيخ ابو علي بن سينا عن الاعتبار وبعضهم عن تقسيمه وكل شكل يرتد الى الاخر بعكس اتجاهه

والشيخ ابو علي بن سينا عن الاعتبار وبعضهم عن تقسيمه وكل شكل يرتد الى الاخر بعكس اتجاهه
والشيخ ابو علي بن سينا عن الاعتبار وبعضهم عن تقسيمه وكل شكل يرتد الى الاخر بعكس اتجاهه
والشيخ ابو علي بن سينا عن الاعتبار وبعضهم عن تقسيمه وكل شكل يرتد الى الاخر بعكس اتجاهه
والشيخ ابو علي بن سينا عن الاعتبار وبعضهم عن تقسيمه وكل شكل يرتد الى الاخر بعكس اتجاهه

[illegible]

صدق بصغرى الفعلية معها وصدق بصغرى الفعلية معها استلزم الانتاج البتة فانه
يندرج الاصح تحت الاوسط والبتة والممكن لا يستلزم المحال واللامكين يمكن فعلنا النتيجة
لكونها لازمة للممكن غير مستحيلة فهي باضروري ويمكن لكل هو ضروري ويمكن فهو كالتصديق
التقدير فلي تقدير عدم خروج بصغرى عن درجة الامكان الى ساحة الفعلية تصديق
النتيجة الضرورية وان كان ايضا يصدق على تقدير فعليتها فيلزم النتيجة لامكان الصغرى مع
الكبرى وهو ملطوا حبيب تارة بانه لا يلزم من ثبوت امكان شئ مع آخر مكان غبوت
مع الا ترى من الجازان يكون وقوع بصغرى رافعا لصدق الكبرى حاصلان بصغرى
وان كان يمكن فعليتها وعلى تقدير فعليتها يلزم الانتاج لكن لانها نتيجة مستحيلة وما قلتم
ان الممكن لا يستلزم المحال لكن النتيجة ليست لازمة لفعلية بصغرى فعدا بل اما مع الكبرى
ويجوز ان يكون وقوع بصغرى مع الكبرى محالا يستلزم محالا آخر ولا يلزم من مجامعة
امكان شئ مع شئ امكان مجامعة هذا الشئ فان امكان وجوده مجامعة مع عدمه
وليس مجامعة وجوده مع عدمه يمكن فان وجوده رافع لعدمه فالتكجوزان يكون وقوع بصغرى
رافعا للكبرى كما في المثال المضروب المشهور فانه كلما صدق بعض الفرس كونه يد بالصدق
قولنا كل مركوب يد حمار بالضرورة لازما وافراد الموضوع في وفيها في قال في الحاشية
فان الامكان كيفية ثبوت المحمول للموضوع ففعلية الامكان مستلزم لامكان الفعلية

الحق في الغزوة الإسلامية

اعظم المجد والبرکات
والعز والافتخار

الحجاب في قوله
الذين آمنوا

المذكورين

المؤلفين اياد
الاجزاء

فان الشك في قوله
هو ان لا يقضي

المقدم

اقتصادی

۵۵۴

١٤٢٠

المعنى دوى الى

فنان آزادگان

الاسم

الاشان زوجا وفردا كان زوجا وهو صادق البتة ضرورة استلزام الكل الجزء
والتفصيل ان مدار الزوم كل على مقتضى نفس المقدم التالي لما بوضوحه او بغيره او
لا يدخل للاوضاع فيها كالمدراد والاوضاع في الكلية انما تعتبر لتدل على ان نفس المقدم
التالي ليس موضع دون موضع بل في ذلك لا يلزم تخصيص الاوضاع بالممكنة الاجتماع او الممكنة في
نفسها كما مر الاشارة اليه الانتاج في اللزوميتين الموجبتين انما هو نفس الشيء الاقتضاء في الكبرى
فانه كلما لزم الاوسط للثلاث الاصغر اوله على وضع ولزم الاكبر لذات الاوسط يلزم من هذين
الزومين لزوم الاكبر للاصغر نفسه على وضع لانه راجع الاصغر تحت اوضاع الاوسط واشترط
كلية الكبرى انما هو تحقق اللزوم بين نفس المقدم والتالي فالصغرى في المفروض صادقة فان
احصل محرم بالزوم بين نفس فردية الاثنين معدودية كذا الكبرى في فان معدودية الاثنين بنفسها
متلازمة لزوجية فان معدودية الاثنين سواء كان في ضمن الزوجية او الفردية لا يتصور الا ببقاء
معنى الاثنين في الالم يكن الاثنان عدوا بل شيئا اخر انصف بالعدوية وكذا النتيجة لما عرفت
قال شارح المطالع ان جودنا المنافاة بين طرفي الملازمة فعدم احتياج الزوميتين
ظاهرا لان الحكم في الكبرى يلزم الاكبر للاوسط على الاوضاع الممكنة الاجتماع مع الاوسط كما
منافيا للاوسط لم يخرج تحت الاوسط فلا ينتج القياس ان لم يجوز المنافاة ففي الانتاج
نظرا لنا نقول فاعبرنا في الكلية لزوم التالي للمقدم على جميع الاوضاع الممكنة فلا يخلو ان

الاشنان فردا كان غدو

قوله وكنوا لغيره

24

بجاء قوله ١٢ + اختيار

2

فردا کان زو جاتو

1

عَنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

3.

115-1879

20

من ان التوحيد جنة من
ازرع ما يثمر الاثنان
والفرد

2

تتضمن المقدم

1

وہابیہ کے خلاف

محکم دلائل سے مزین
مقابلہ امتحان کے لیے
مفید و جامع ترین
کتابوں کا مفت آن لائن
مکتبہ

قال بعد نقل جواب الشفا وادع

الحكم قياسا على ثبوت في كل ما فاجزئيات وسط في الاستقرار والكل وسط في القياس + مع ١٢٠ عهده هو الاستقرار المتضمن لثبات الاستقرار التام فانه يفيد اليقين ١٢٠ عهده +
 في كل قياس على ثبوت في كل ما فاجزئيات وسط في الاستقرار والكل وسط في القياس + مع ١٢٠ عهده هو الاستقرار المتضمن لثبات الاستقرار التام فانه يفيد اليقين ١٢٠ عهده +
 في كل قياس على ثبوت في كل ما فاجزئيات وسط في الاستقرار والكل وسط في القياس + مع ١٢٠ عهده هو الاستقرار المتضمن لثبات الاستقرار التام فانه يفيد اليقين ١٢٠ عهده +

والقياس المركب موصول النتائج كقولنا كل ح بكل ب فكل ح وكل د فكل ح د
 ح د ا مضمونها كقولنا كل ح بكل ب وكل د فكل ح د قيسه متعده وقدم منه
 اي من القياس المركب خلف وهو ما يقصده في ثبات لمط باطل نقضه ووجهه الى اقرار ان مركب
 من متصلتين وهو قولنا مثلا كل الم مثبت لم مثبت نقضه وهو مبين وكلما ثبت نقضه ثبت الملح
 وهذا قد يكون مبينا وقد يكون محتاجا الى الدليل ينتج كل الم مثبت للم مثبت الملح واستثنائي مركب
 من هذه النتيجة واستثنائي ورفع تاليها ينتج رفع مقدمها وهو ثبوت لمط لما رفع من مبحث القياس
 شرع في ثاني قسمي الحجة وهو الاستقرار فقال الاستقرار حجة يستدل فيها من حكم الاخر على كل
 كما تقول كل حيوان يحرك فلا اسفل عنه لمضع لان الانسان والفرس والبقر الى غير ذلك
 مما تبعناه كذا ي يحرك فلا اسفل عنه لمضع وهو انما يفيد الظن بجواز تخلفه فكل ان يكون
 فلا يتحقق فيه با هو حكم الافراد لم يتبعه فلا يكون حكم على الظاهر هو حكم على الاكثر لكن لم يتبعوا احاطة
 بالاعم الاغلب كما قيل في تمساح من انه لا يحرك فلا اسفل ولا يجب دعاء احص كما ذهب اليه
 اسيد واتباعه كالفال للاهورى وغيره قال السيد قدس سره في حاشيته شرح التجربة لابن الاستقرار
 من حصر الحكم في جزئياته ثم ابرأ حكم واحد على تلك الجزئيات ليمتد ذلك الحكم الى ذلك الحكم
 فان كان ذلك الحكم قطعيا بان يتحقق ان ليس جزئى آخر كان ذلك الاستقرار تاما وقياسا
 مقسما فان كان ثبوت ذلك الحكم لتلك الجزئيات قطعيا ايضا افاد ذلك الحكم اجزما بالقضية لقطعية

في كل قياس على ثبوت في كل ما فاجزئيات وسط في الاستقرار والكل وسط في القياس + مع ١٢٠ عهده هو الاستقرار المتضمن لثبات الاستقرار التام فانه يفيد اليقين ١٢٠ عهده +
 في كل قياس على ثبوت في كل ما فاجزئيات وسط في الاستقرار والكل وسط في القياس + مع ١٢٠ عهده هو الاستقرار المتضمن لثبات الاستقرار التام فانه يفيد اليقين ١٢٠ عهده +
 في كل قياس على ثبوت في كل ما فاجزئيات وسط في الاستقرار والكل وسط في القياس + مع ١٢٠ عهده هو الاستقرار المتضمن لثبات الاستقرار التام فانه يفيد اليقين ١٢٠ عهده +

الحكم قياسا على ثبوت في كل ما فاجزئيات وسط في الاستقرار والكل وسط في القياس + مع ١٢٠ عهده هو الاستقرار المتضمن لثبات الاستقرار التام فانه يفيد اليقين ١٢٠ عهده +
 في كل قياس على ثبوت في كل ما فاجزئيات وسط في الاستقرار والكل وسط في القياس + مع ١٢٠ عهده هو الاستقرار المتضمن لثبات الاستقرار التام فانه يفيد اليقين ١٢٠ عهده +
 في كل قياس على ثبوت في كل ما فاجزئيات وسط في الاستقرار والكل وسط في القياس + مع ١٢٠ عهده هو الاستقرار المتضمن لثبات الاستقرار التام فانه يفيد اليقين ١٢٠ عهده +

[illegible][illegible][illegible]

واحد واحد والمستلزم هو ملاحظة الأحاد مخالفت لزوم اليقين هو اليقين بالاثبات
مطلقا نظرا اليقين لزوم الان يقال لا تفاوت في صورتي لزوم اليقين لعدم المتوجب
لا انتشار بل تماثل التفاوت بالاعتبار واما نحن فيه فجاءت ذلك قتال حاصل ان لا
واقعية بان يكون كل واحد منهم على سبيل الانتشار والانفراد فمفنون الاسلام ليس بهنا
شيء يقيني تقين كل على سبيل الانتشار فاليقين بالثالث على اني تحقق مستلزم بخلاف
الظن فان تحقق الثالث فيه بان يكون في احاده انتشار لا يستلزم الظن كبقية الباقي
بل يوجب الظن باسلامه لان الاغلبية موجبة لظن اسلام جميع على سبيل الانتشار
وتحصيل اشتراط لا يجرى على خبري لا مشترك الفضاوي سمي قياسا والا والاول اصل الثاني
فروعا والمشتك عليه جامعة لوجوده في الاصل والفرع جميعا ولا ثبات احلية طرق كثيرة
في كتب اصول الفقه والعهدة طريقان الاول الدوران ويعبر عنه بالبطر وهو
الاقتران وجود اي كلما وجد المشترك به الحكم وعده ما اي كلما عدم ذلك المشترك عدم الحكم
قالوا الدوران آية كون المدار على الدائر لا بد ان يعلم ان مجرور الدوران لا يصلح ان يكون
المدار على الدائر بل لا بد من صلاحية المدار للتأثير واهلية ايضا والا فنستفيض للمطلوب المساوي اهلية
وشرط المساوي بشرط الامر المقارن اللازم للمساوي للعلة والثاني التزويد وسمي بالترتيب
والقسمة وهو متبع الاوصاف اي اوصاف لا ابطال بعضها الى ابطال اعية ذلك لبعض اليقين

[illegible][illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

فقدان النور في بعض المواضع...
فقدان النور في بعض المواضع...
فقدان النور في بعض المواضع...

فقدان النور في بعض المواضع...
فقدان النور في بعض المواضع...
فقدان النور في بعض المواضع...

فقدان النور في بعض المواضع...
فقدان النور في بعض المواضع...
فقدان النور في بعض المواضع...

لما اذا ما هذنا اختلاف حال القمر في تشكلاته النورية بحسب اختلاف وضاعه من الشمس حسنا
ان نوره مستفاد من نورها فان ما لا يضيء يرجع الى الطرود والعكس المتواترات وهو خبار جماعه
يحيل العقل توأطوهم على الكذب تبصير العده ليش شرط الابطوطه ببلغ يقيد اليقين وهو
يختلف باختلاف الاحداث واختلاف احوال الخبيرين نعم بحسب الانتهاء الى احسن فان التواتر
في الاسور لعقلية كحدوث العالم وقدره مثلاً لا يقيد اليقين وسواء الطرود الوسطى في الوصول
الى مبلغ لا يحجز العقل توأطوهم على الكذب والتقصير في كتب اصول الفقه وهذه الثلث الاخيرة
لا تشترط صحة على الغير الا بعد المشارة في الاسور لمقتضية لها من التجربة واحسن التواتر
فلا بد ان لا يشترط جاحد على السبيل المشاركة وحشر المقاطع بعضهم وهو الامام في البدييات
والمشاهدات وكونه ما هو ان البدييات تشتمل الفطريات فان الوسط لما كان لازماً لتصور
الطرفين كان تصورهما كافياً في الحكم بما كان العقل لم يحجج ابله باسوى تصورهما
واحسب ان تشتمل الجربيات والمتواترات نظر الى الاستناد الى احسن فيها وان كان مع التكرار
وكن الاحسب ان فانهما زحموا بالاحتجاج الى التكرار المشاهدة ثم الاوسط ان كان عليه الحكم في الواقع
لما انه عليه في الذهن فالمر بان لمي والا فاني سواء كان معلول الحكم في الواقع وسمي دليل اولاً
قال في الحاشية بان يكون كل منهما معلولاً للحكمة واحدة او لم يكن هناك علم على ما هو مقتضى
انتهى اشارة الى ما مر من ان الحق ان لا يلزم قد يتحقق بان لا يكون بين المعلوم والمعلوم

العلم على الاحتمال...
العلم على الاحتمال...
العلم على الاحتمال...

فقدان النور في بعض المواضع...
فقدان النور في بعض المواضع...
فقدان النور في بعض المواضع...

[illegible][illegible][illegible]

